إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2018 إلى 2022

متحدون من أجل مستقبل مستدام

UNITED NATIONS
EGYPT

جمهورية مصر العربية

إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2018 إلى 2022

متحدون من أجل مستقبل مستدام

جدول المحتويات

قائمة بالمختصرات 6

1. ملخص تنفيذي 9

2. خلفية عن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 12

1.2 الأمم المتحدة في مصر 12
2.2 سياق التنمية وإطارها في مصر 12
3.2 مبادئ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 15
4.2 خطوات صياغة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 15
5.2 التعاون السابق والدروس المستفادة 17
6.2 مصفوفة اتساق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مع استراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 17

3. ملخص المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 19

1.3 مقدمة 19
2.3 التنمية الاقتصادية الشاملة 21
3.3 العدالة الاجتماعية 23
4.3 الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية 25
5.3 تمكين المرأة 27

4. مبادرات خارج مصفوفة النتائج 29

5. استراتيجية التمويل والاحتياجات من الموارد 30

1.5 الإطار الموحد للموازنة 30
2.5 موجز الاحتياجات من الموارد 31

6. اجراءات التنفيذ 32

7. أسس المتابعة والتقييم 36

8. الإعلام بالنتائج 37

9. مصفوفة نتائج وموارد إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 38

الملحق رقم 1: البنود القانونية 48

1.1 الشراكات والقيم والمبادئ 48
2.1 إدارة البرامج وترتيبات المساءلة 48
3.1 الموارد واستراتيجية تعبئة الموارد 50
4.1 المتابعة والتقييم 50
5.1 تعهدات الحكومة 51

الملحق رقم 2: توحيد أسلوب العمل 54

صفحة التوقيع

ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار حكومة جمهورية مصر العربية مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر باكتمال الإجراءات الدستورية.

وبالتوقيع أدناه، توافق الأطراف المشاركة على إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية هذا، وتؤكد على الالتزام المشترك لتحقيق أهدافه.

18 مارس ٢٠١٨

السيد/ ريتشارد ديكتس

المنسق المقيم للأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة في مصر

معالي الدكتورة/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي
الحكومة المصرية

لوران دى بوك

مدير البرامج إلى جمهورية مصر العربية
المنظمة الدولية للهجرة

بيتر فان رويج

مديرالفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

حسين جادين

ممثلاً لمكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مصر

رندا أبو الحسن

المديرة القُطرية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

إيزابيلا دورانت

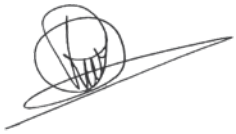

نائب الأمين العام
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أحمد خميس

المدير القطري
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بالإيدز

ألكسندر بوديروزا

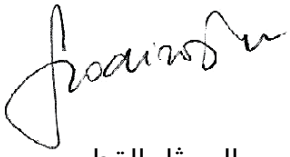

الممثل القطري
صندوق الأمم المتحدة للسكان

غيث فريز

مدير المكتب الإقليمي للعلوم يونسكو في الدول العربية

الدكتور جولييت بياو كودينوكبو

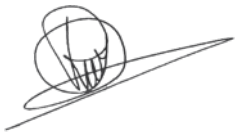

المدير والممثل الإقليمي
مكتب أفريقيا
المتحدة للبيئة الأمم

راضية عاشوري

مديرة مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة

كريم أتاسي

ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية

رانيا هدية

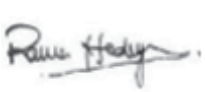

مدير البرنامج القطري برنامج الموئل

كريستينا البرتين

الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

جيوفانا تشيلية

ممثل ومدير المكتب الإقليمى
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

برونو مايس

اللمثل التنفيذى لمنظمة اليونيسف مصر

منجستاب هابلى

الممثل المقيم والمدير القطري
برنامج الأغذية العالمي

بلترا أليكو

ممثل (مكلف)
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

جيسون برونك

المدير الاقليمي
برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين

سـوجيت موهـانتى

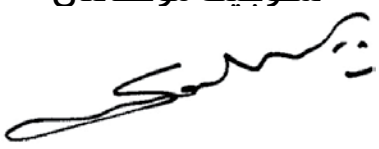

رئيس المكتب الاقليمي للدول العربية
مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

جان يعقوب جبور

ممثل **منظمة** الصحة العالمية في مصر

المختصرات

AML/CFT	مكافحة غسل الأموال/ محاربة تمويل الإرهاب
BoS	استراتيجية تسيير الأعمال
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBF	الإطار الموحد للموازنة
CSO	منظمة مجتمع مدني
DaO	نهج «توحيد أسلوب العمل»
EBI	المعهد المصرفي المصري
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
EDHS	المسح السكاني الصحي لمصر
EEAA	جهاز شؤون البيئة المصري
ERF	منتدى البحوث الاقتصادية
FACE	إذن بالصرف وشهادة الإنفاق
FAO	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
FGM	ختان الإناث
GDI	مؤشر تنمية النوع الاجتماعي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GHG	غازات الدفيئة
GoE	الحكومة المصرية
HACT	النهج الموحد للتحويلات النقدية
HDI	مؤشر التنمية البشرية
HIECS	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية
AIDS/HIV	فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
HLCM	اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFI	المؤسسات المالية الدولية
IGME	الفريق المشترك بين الوكالات لتقدير وفيات الأطفال
IGO	منظمة حكومية دولية
ILO	منظمة العمل الدولية
INGO	منظمة غير حكومية دولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IMF	صندوق النقد الدّوليّ

IWRM	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
JWP	خطط عمل مشتركة
LFS	مسح القوى العاملة
E&M	المتابعة والتقييم
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MMR	معدل وفيات الأمهات
MOE	وزارة التعليم
MOF	وزارة المالية
MOHP	وزارة الصحة والسكان
MOIIC	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
MOSS	وزارة التضامن الاجتماعي
MSME	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NCDs	الأمراض غير المنقولة
NGO	منظمة غير حكومية
NRA	وكالات غير مقيمة في مصر
OAG	مكتب المدقق العام
ODP	قدرة على استنفاد الأوزون
ODS	المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
OMT	فريق إدارة العمليات
PMT	فريق إدارة البرامج
QCPR	المراجعة الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات
RBM	الإدارة المستندة على النتائج
RC	المنسق المقيم
RCO	مكتب المنسق المقيم
RE	الطاقة المتجددة
SBAA	اتفاق المساعدة الأساسي الموحد
SBCA	الاتفاقات النموذجية الأساسية للتعاون
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SDS	استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
SOP	إجراءات التشغيل الموحدة
SPF	الحد الأدنى للحماية الاجتماعية
TIMSS	الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم
UN	الأمم المتحدة
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز
UNCG	فريق اتصال الأمم المتحدة
UNCT	الفريق القُطري للأمم المتحدة

UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية
UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ENVIRONMENT UN	الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNGA	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNHABITAT	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNIC	مركز الأمم المتحدة للإعلام
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNIDO	منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو)
UNISDR	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNPDF	إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية
UNSG	الأمين العام للأمم المتحدة
UNV	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
UNWOMEN	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
EMRF WHO	إطار منظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق المتوسط
WP	خطة العمل
YDI	مؤشر تنمية الشباب

1. ملخص تنفيذّي

يمثل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية في مصر التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية خلال الفترة من 2018-2022 حيث يبرز المكاسب الكبيرة التي حققتها بالفعل في عدد كبير من مؤشرات التنمية، ويأخذ في اعتباره الدروس المستفادة من التعاون السابق. ويستند هذا الإطار إلى فهم مشترك، خاصة وأن صياغته تمت بالتنسيق مع الحكومة المصرية من خلال عملية تشاركية شاملة. ويتسق الإطار بشكل كامل مع اولويات التنمية المحلية كما هو موضح فى إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وخطط التنمية المحلية ذات الصلة، ووفقا لعدد من الأولويات الاساسية التى تتضمن اتحديات المتشابكة التي يشكلها ارتفاع معدل النمو السكاني، والتغيرات السلبية في الموارد الطبيعية المتاحة نتيجة الاستغلال المفرط لهذه الموارد وتغيّر المناخ، وصعوبة التوسع في تغطية الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى جودتها في آن واحد، وتوفير وظائف عالية الجودة للأعداد المتزايدة من الشباب الأكثر تعليمًا الذين ينضمون إلى قوة العمل. ويسترشد الإطار «باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030» التي تتوقع تحقق تحسينات متزامنة يعزز بعضها البعض في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

تخطط منظومة الأمم المتحدة لتوسيع شراكتها مع حكومة مصر بشكل كبير دعمًا لأهداف التنمية المستدامة، ولتنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية الطموحة، بما في ذلك استراتيجية التنمية المستدامة، وتلتزم منظومة الأمم المتحدة أيضًا بتوسيع نطاق برنامجها، وشحذ محور تركيزها، وزيادة اتساقها الداخلي بالتركيز على مجالات مختارة، مستفيدة في ذلك من تعاونها السابق بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية 2013-2017.

قررت الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة الدخول في شراكة من أجل التنمية وفقا لتفاهم، وإلتزام مشترك لمعنى إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تلتزم الأمم المتحدة بالإسهام في تنمية مصر حيث تتطلع إلى موازنة تصل إلى نحو 1,2 مليار دولار، مقارنة بالمستويات التي تم الوصول إليها في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية 2013-2017. وتحقيقاً لذلك، ستبحث منظومة الأمم المتحدة عن آليات تمويل مبتكرة، وتنخرط في جهود متضافرة لتعبئة الموارد وبدعم من الحكومة المصرية من أجل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

يعترف دستور عام 2014 بالتنمية كحق، وأعقبه إقرار استراتيجية وطنية طموحة للتنمية المستدامة تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. ويتيح هذا السياق فرصة ممتازة للأمم المتحدة لكي تدخل في اتفاق تنموي مع الحكومة في ظل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي يتسم بالقدر نفسه من الطموح. يبني هذا الإطار على المشاريع التجريبية الناجحة السابقة وعلى الخبرات والمعايير العالمية، ويتخذ خطوات جريئة لزيادة عدد الأشخاص الذين يشاركون في برامج الأمم المتحدة زيادة فائقة، وتخطط الأمم المتحدة للمساهمة بشكل كامل في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية التي وضعتها مصر بنفسها وتقديم الدعم الكامل للبرامج المتكاملة الكبرى، قدر الإمكان، لتحقيق أعظم أثر.

تحدد إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية بشكل يستجيب للتحديات الإنمائية التي تواجهها مصر في مسيرتها المتواصلة نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتركيز جهود الأمم المتحدة في المجالات التي تحقق أعظم أثر والتي تتماشى مع الأولويات الوطنية من خلال توجيه جهد كبير للفئات الأكثر احتياجاً. وقد تم تصميمه على مستوى النتائج من أجل تمكين المشاركة متعددة القطاعات وتعظيم التعاون والتفاعل بين مختلف الشركاء والمبادرات وأصحاب المصلحة. وسيتم تجميع أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتسق مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية في مصر سوياً ضمن مجالات نتائج الأمم المتحدة الأربعة لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهي الرخاء/ التنمية الاقتصادية الشاملة، والبشر/ العدالة الاجتماعية، والأرض/ التنمية المستدامة، وتمكين المرأة. ويعكس توزيع الموازنة بين هذه

النتائج القوة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، حيث يخصَّص أعلى نصيب لناتج العدالة الاجتماعية، يتبعه بنصيبيْن متساوييْن لناتجيْ التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية المستدامة، فيما يعتبر المخصص المالي لنتيجة تمكين المرأة أقل المخصصات؛ وذلك لأسباب منها أن منظومة الأمم المتحدة أدرجت برامج مساندتها للأهداف الوطنية المختصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمرأة ضمن نتائج الرخاء والبشر والأرض. ويؤكد هذا على الالتزام بإدماج القضايا المتعلقة بتمكين المرأة في كافة أنشطة برامج الأمم المتحدة.

في إطار كل من هذه النتائج، يركّز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على مساندة الأمم المتحدة وخدماتها الاستشارية، مع توجيه اهتمام خاص للمجالات ذات الميزة النسبية. **تدعم نتيجة التنمية الاقتصادية الشاملة- التي يجني ثمارها كافة فئات المجتمع- الجهود الوطنية الرامية إلى اتخاذ مسارات إنمائية مستدامة ويستفيد من عوائدها الجميع، وتحقيق الأهداف المتفق عليها من أجل تنمية اقتصادية شاملة للجميع ومستدامة وتتسم بالمرونة، وتتيح فرص عمل وفيرة.** وتحقيقًا لهذه الغاية، ستضطلع الأمم المتحدة بأنشطة تعزز جهود الحكومة فى ما يلي: استخدام الموارد العامة والحوافز بصورة أكثر فعّالية لتشجيع النمو الذي يولد فرصً عمل كثيفة استخدام العمالة، وتحقيق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها، وخلق الظروف المواتية للاستثمار المستدام، وحصول الشباب والمرأة على فرص العمل، والاستفادة من قيمة التطوع كعامل من عوامل التغيير في التنمية المجتمعية، وحصول الفئات الأشد فقرًا من السكان والمحافظات على فرص العمل الكريمة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. وستعمل منظومة الأمم المتحدة على تيسير التوسع في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والنهوض بسلسلة القيمة في عدد من الصناعات الأساسية بغية زيادة القدرة التنافسية والطلب على الأيدي العاملة. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة الرئيسية في إطار هذا الناتج في الحد من الفقر والجوع والفوارق، وكذلك تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ويُعنى هذا الناتج أيضًا بتحسين إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية تدعيمًا للهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسيْن.

وبالعمل على مستوى نتيجتي الرخاء والبشر، ستسعى منظومة الأمم المتحدة إلى دعم جهود الحكومة المصرية لتحسين نوعية التدريب العام والتدريب الفني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال لتزويد المنضمين الجدد إلى قوة العمل بالمهارات اللازمة. كما سيساهم العمل على الحد من الفقر الغذائي وانعدام الأمن الغذائي، وتحسين التغذية والأوضاع الصحية العامة في إيجاد قوة عاملة تتمتع بالصحة والقدرات.

يدعم ناتج العدالة الاجتماعية الجهود الوطنية لتنظيم النمو السكاني، وضمان حصول الجميع في مصر على الخدمات العامة بشكل مستدام، وخصوصًا برامج الحماية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وخدمات التغذية، والخدمات التعليمية الجيدة التي يستفيد منها الجميع والتي تستند إلى الحقوق الأساسية للمواطن. وفي إطار العدالة الاجتماعية، ستضطلع منظومة الأمم المتحدة بعمل متكامل لتعزيز ما يلي: حصول الجميع على فرص التعلم الرسمي وغير الرسمي الذي يتسم بالجودة العالية، مع التركيز على الفئات المستضعفة والأشد احتياجًا؛ نظام رعاية صحية متكامل وشامل للجميع، ويمكن الوصول إليه، وعالي الجودة، وقادر على تحسين النتائج الصحية؛ توسيع نطاق تدخلات الحماية الاجتماعية المتكاملة والفعّالة. تتعلق هذه النتيجة بأهداف التنمية المستدامة المعنية بالحد من الجوع، وتعزيز الصحة الجيدة والتعليم عالي الجودة، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وتماشيًا مع الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب، سيستهدف هذا الناتج أهداف التنمية المستدامة المعنية بالمساواة بين الجنسيْن، والحد من مظاهر عدم المساواة بضمان الوفاء بحقوق جميع السكان في الحصول على الخدمات والفرص بلا تفرقة. كما ستضمن الأمم المتحدة أيضاً ان تخصيص الموارد سيكون لصالح المناطق والفئات السكانية الأبعد عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

تدعم نتيجة التنمية المستدامة الجهود الوطنية الرامية إلى إدارة موارد مصر الطبيعية وبيئاتها الحضرية بأسلوب شامل ومستدام وفعّال ومثمر، وإلى تخفيف الأخطار البيئية والمخاطر المناخية. وتحقيقًا لهذه الغاية، ستعزز منظومة الأمم المتحدة ما يلي: الإدارة السليمة للأراضي في المناطق الريفية والحضرية؛ مع الوصول إلي مجتمعات حضرية متوازنة ومتكاملة، فضلا عن تحسين المناطق العشوائية، استخدام الموارد المائية المحدودة بصورة أكثر كفاءة؛ استخدام

الطاقات المتجددة لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛ الأخذ بنُهج وإجراءات تحقيق كفاءة الطاقة والإنتاج الأكثر نظافة؛ اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار المخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ التي تهدد سبل المعيشة والتكيّف معها. يتمثل النهج الذي تم تبنيه في هذا الصدد في تحويل التحديات إلى فرص بتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا الجديدة، والتمويل، وصور الدعم الأخرى المقدمة بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛ وتشجيع التوسع في الطاقات المتجددة والابتكار في مجال النظم البيئية، والممارسات الزراعية التي تحافظ على المياه لخلق فرص جديدة لريادة الأعمال. تركّز هذه النتيجة على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من الجوع، وتشجيع الطاقة التي يتيسر الحصول عليها والنظيفة، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة والإنتاج والاستهلاك المتجاوبين والعمل المناخي. ستشجّع الأمم المتحدة أيضاً المساواة بين الجنسيْن والحد من التفاوت بينهما باعتبارهما هدفيْن متقاطعيْن من أهداف التنمية المستدامة مثلما هو الحال مع جميع النتائج في القطاعات الأخرى.

تهدف نتيجة تمكين المرأة إلى الاستفادة من الإنجازات الكثيرة التي حققتها المرأة المصرية والحقوق الممنوحة لها في دستور 2014. **وتدعم الأمم المتحدة الجهود الوطنية التي تهدف إلى ضمان مساهمة النساء بشكل كامل في تنمية مصر، واحترام حقوق النساء والفتيات كافة، وحمايتها والاستجابة لها دون تمييز.** إن الحد من الممارسات الاجتماعية الضارة، كختان الإناث والزواج المبكر، بالإضافة إلى صون الحقوق المكفولة للفتيات والنساء، يؤدي إلى تحسن صحة النساء، ويساعد على انخفاض معدل وفيات الأمهات بدرجة أسرع، كما أن زيادة معدل مشاركة النساء في القوة العاملة ستؤدي إلى زيادة معدل النمو، وتعزز دور تنظيم الأسرة. وهذا مجال تتمتع فيه منظومة الأمم المتحدة بميزة نسبية بفضل قدرتها على الاعتماد على شبكة عالمية لاقتراح أساليب مبتكرة يمكن للنساء من خلالها أن يساهمن بشكل أكثر فعّالية في تنمية مصر.

يتوقف تحقيق أهداف التنمية الوطنية الطموحة- التي ستساهم فيها منظومة الأمم المتحدة- على توفّر الموارد البشرية والمالية الكافية. وسوف تضطلع الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة- بموجب التزامهما بهذه الشراكة الإنمائية- بعمل مشترك لتعبئة الموارد المالية اللازمة، والارتقاء بقاعدة الموارد البشرية ذات الصلة. ولضمان تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية بنجاح، تخطط منظومة الأمم المتحدة لتطبيق نظام متابعة دقيق للغاية اعتمادًا على الأنظمة الوطنية. وتحقيقًا لهذه الغاية، ركزت مصفوفات النتائج المدرجة في هذه الوثيقة على المؤشرات التي تتوفر بشأنها بيانات في حينها. وهناك الكثير من وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تساعد بالفعل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن الهيئات التنفيذية، في عمليات جمع البيانات، وتخطط لمواصلة هذه المساندة دعمًا لشراكة مبنية على التزام مشترك تجاه وضع برامج تستند على النتائج.

2. خلفية عن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

1.2 الأمم المتحدة في مصر

الأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية في شراكة مع الحكومة المصرية منذ عام 1952. وحيث إن مصر من أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة لذا لديها تاريخ أطول من التعاون مع المنظمة.

الأمم المتحدة في مصر ملتزمة تمام الالتزام- بالشراكة مع الحكومة المصرية بأكملها- بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التي حددت أبعادها مصر واوضحت التزامها الراسخ بها من خلال استراتيجية التنمية المستدامة.

إن الأمم المتحدة- من خلال إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية- ملتزمة بتبني المبادئ الواردة في هذه الاتفاقيات التاريخية لإقامة شراكة مع مصر لإيجاد مسار نحو مستقبل أفضل. علاوة على ذلك، أخذت الأمم المتحدة في اعتبارها النداء الموجّه من الدول الأعضاء في أجندة عام 2030 لضمان «عدم ترك أي أحد خلف الركب» والحاجة إلى وضع تصميم متكامل ويمكِن التحول. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للدخول في شراكة مع مصر لتنفيذ جيل جديد من إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو أجندة استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030. ويستلزم هذا بناء قدرات جديدة وأساليب عمل تمكِن التحول وتحقق المزيد من استجابات المجتمع بكافة فئاته.

هناك 29 وكالة تشغيلية وصندوقًا وبرنامجًا ووكالة خاصة تتبع الأمم المتحدة في مصر، بالإضافة إلى 13 مكتبًا إقليميًا تابعًا للأمم المتحدة. وتوظّف الأمم المتحدة في مصر أكثر من 1500 مواطن مصري ومصرية بالإضافة إلى 451 موظفًا دوليًا. أثناء الفترة من 2013 إلى 2017، قدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية ما يقارب 700 مليون دولار أمريكي[1].

تم وضع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية- الذي يغطي الفترة من 2018 إلى 2022- استنادًا إلى الدروس المستفادة من الشراكة السابقة الغنية مع الحكومة المصرية، مما يضمن بالتالي أنه يعكس الأولويات الإنمائية كما عبّر عنها شعب مصر من خلال أمور كثيرة من بينها استراتيجية التنمية المستدامة، والخطط الاستراتيجية الوطنية، والأطر الأخرى.

علاوة على ذلك، يعكس إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ارتفاع مستوى تكامل أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وذلك على النحو الذي اتفقت عليه كافة الوكالات والصناديق والبرامج. وقد أخذ الإطار في الاعتبار نهج توحيد الأداء وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 243/71 بشأن المراجعة الشاملة للسياسات التي تُجرى كل أربع سنوات، وينصبّ تركيزه على زيادة نقاط الاتساق بين كافة الوكالات.

2.2 سياق وإطار التنمية في مصر

كما يتضح من واقع تقرير مصر الاختياري المقدم في عام 2016 إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، تحقّق منذ عام 1990 تقدم كبير على مستوى كافة أهداف التنمية المستدامة، بل يبدو هذا التقدم ملحوظًا بدرجة أكبر عند تبني أفقًا زمنيًا أطول. وقد قطعت مصر على وجه الخصوص خطوات كبيرة في التوسع في التعليم الأساسي، وخفض وفيات الأمهات والأطفال، وتمكين المرأة[2]. لكن كما هو متوقع، وحيث تقترب مصر حاليًا من المراحل الأخيرة من هذه الرحلة الطويلة، سيتطلب تحقيق المزيد من التقدم مجهودًا إضافيًا حيث يتعين حصول الشرائح السكانية الفقيرة التي يصعب الوصول إليها على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية.

اوضحت مصر التزامها بأهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجية التنمية المستدامة التي وضعتها لنفسها وتهدف إلى بناء دولة مصرية ينتمي إليها جميع المصريين. دولة قادرة على

1 أحسن تقدير حتى 2 أكتوبر 2017.

2 تقرير مصر في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2016

المنافسة، وتتمتع بقدرات ابتكارية، وقادرة على التكيف، وتقر بالتنوع. وتدرك مصر تمام الإدراك الحاجة إلى التصدي للأسباب الكامنة للتحديات الإنمائية ومواطن الضعف.

تتبنى استراتيجية التنمية المستدامة أهدافًا جريئة للحد من الفقر والتفاوتات بين الأقاليم، ولمكافحة التدهور البيئي والفوارق بين الرجال والنساء، مع التخطيط لزيادة مخصصات الصحة والتعليم وزيادة مستوى كفاءة الإنفاق عليهما، فضلاً عن الحماية الاجتماعية بشكل عام. ويظهر إتساق استراتيجية التنمية المستدامة مع أهداف التنمية المستدامة على نحو واضح شكلاً ومضمونًا فـتعتبر كما هو موضح في المصفوفة رقم 1. تقوم الحكومة المصرية حالياً بمراجعة مؤشرات استراتيجية التنمية المستدامة فى ضوء التحديثات الإ يجابية فى الإطار التنموى.وتتضمن الاستراتيجية الوطنية التاريخية 2030 بشأن تمكين المرأة المصرية- التي أقرت مؤخراً - خططًا لضمان تحقيق النساء المصريات مساهمة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصر، واستفادتهن الكاملة من كافة الحقوق المكفولة لهن في دستور 2014. ويوفر هذا ركيزةً مهمة يمكن أن تبني عليها شراكة الأمم المتحدة مع مصر للوفاء بما تركز عليه أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب وإحراز تقدم سريع على مستوى كافة أهداف التنمية المستدامة.

تواجه مصر تحديات متعددة في محاولتها معالجة الفقر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 , فقد أخذ الانخفاض في معدل النمو السكاني الذي تحقق من قبل اتجاهًا عكسيًا منذ عام 2008 مما يعني زيادة الطلب على موارد الموازنة المحدودة لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. فقد ازداد عدد المواليد الأحياء من 1,85 مليون في عام 2006 إلى 2,6 مليون في عام 2012، وهذا سيؤدي إلى تضاعُف عدد المنضمين الجدد إلى قوة العمل البالغ حاليًا 700 ألف شخص. وسيشكل هذا ضغطًا إضافيًا على اقتصاد يواجه بالفعل تحديات في توفير فرص العمل لشريحة أصغر عدداً. ستؤدي هذه الزيادة السكانية إلى المزيد من تفاقم مشكلة شح المياه المزمنة حيث ينخفض في المستقبل غير البعيد نصيب الفرد من المياه المتوفرة إلى ما دون المستويات المتعارف دوليًا بالنسبة للفقر المائي.

تعتبر مصر أيضًا **عرضة - لحد كبير**- للمخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ، مع احتمال تعرّض بعض المناطق الساحلية على البحر المتوسط للغرق نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر- حتى لو كان ارتفاعًا معتدّلا. كما تؤدى الأحوال الجوية المتطرفة الناجمة عن تغيّر المناخ إلى تعرّض ملايين السكان المقيمين في مناطق هشة إلى أخطار كالفيضانات والجفاف. وهذا من أحد الأسباب التي جعلت مصر تتصدر المناقشات المعنية بتغيّر المناخ. وقد كان لمصر دور رئيسي في صياغة كافة المعاهدات والبروتوكولات المعنية بتغيّر المناخ، وهي جادة بشأن إسهامها في تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ. كما أن مصر مؤهلة للاستفادة من التسهيلات المتوقعة في إطار مختلف المعاهدات والصناديق الرأسية الجديدة.

نظراً لتزايد معدلات الخصوبة، مصر عرضة لمخاطر تراجع بعض الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في أهداف التنمية المستدامة؛ فقد يزداد معدل انتشار الفقر المطلق، ونقص الأمن الغذائي، مما يزيد بدوره من حالات الزواج المبكر وعمالة الأطفال، ويساعد على ذلك انخفاض مستوى جودة التعليم والخدمات الصحية نتيجة عدم القدرة على مواكبة احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان إلى الخدمات. ويؤدي انخفاض سن الزواج بين الأسر الفقيرة بدوره إلى زيادة معدل الخصوبة، كما يؤدي ارتفاع معدل الفقر إلى تفاقم التحيز ضد النساء والفتيات، ويحد من قدرة المرأة على إبداء رأيها داخل الأسرة المعيشية، مما يؤدي إلى ارتفاع أكثر في مستوى الفقر، وسوء التغذية، والاستخدام غير الرشيد لموارد مصر الثمينة- لكن المحدودة - من الأراضي المنتجة والمياه الذي يهدر هذه الموارد.

بناءً على مقياس خط الفقر الوطني - الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- يتجه معدل الفقر للارتفاع منذ عام 2000، وقد أصاب الفقر حوالي 28 في المائة من السكان عام 2015[3]. كما يؤدي تزايد مستوى الشح المائي وتقلص المساحة المزروعة والإنتاجية الناجم عن تغيّر المناخ إلى تفاقم أكثر للتحديات التي تواجهها مصر في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة. وهذا التداخل بين العوامل الديموغرافية والبيئية/ المناخية والاقتصادية يؤدي إلى تفاقم مشاكل التفاوتات بين الأقاليم، ويعرقل تحقيق الغاية التي تنشدها أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

تجد مصر نفسها في منطقة مضطربة من العالم، وتتأثر سلبيًا بهذا السياق الإقليمي. فقد تسبب عدم الاستقرار في ليبيا المجاورة في عودة أكثر

3 مسح نفقات ودخل الأسرة لسنة 2015 للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من مليون عامل مصري مهاجر. كما تستضيف مصر أعدادا كبيرة من اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية الذين فروا من بلدانهم الأصلية لانعدام الأمن، ونقص الفرص الاقتصادية فيها.

ولدعم استراتيجية التنمية المستدامة تم وضع برنامج للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بعنوان: «من التعافي إلى الاستقرار إلى النمو الشامل للجميع». ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيف وطأة الفقر من خلال برامج اجتماعية تتسم بالكفاءة وموجّهة بشكل أفضل للفئات المستحقة، ويهدف البرنامج أيضًا إلى تحسين الأوضاع المعيشية وبيئة الأعمال مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الأكثر احتياجاً. كما يهدف هذا الإصلاح إلى بناء شراكات أقوى بين القطاعيْن العام والخاص، وتحسين إنتاجية القطاع غير الرسمي، وتطوير الأيدي العاملة، وتحسين أوضاع العمل، وتشجيع الإنتاج كثيف استخدام العمالة والذي يتسم بكفاءة استهلاك الطاقة.

اتخذت مصر خطوات مهمة عديدة لتحسين بيئة الأعمال وتشمل: إصلاح نظام الخدمة المدنية، وإصلاح منظومة دعم الكهرباء والوقود، وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، وإصدار قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية، وتعويم الجنيه المصري. وقد أدت مبادرات الإصلاح المؤسسي هذه إلى تحسن الأداء الاقتصادي في السنة المالية 2018/2017 حيث يتوقع ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي 4,5 % وذلك بعد تحقيق نمو بمعدل 2% خلال الفترة 2011-2014. كما بلغ صافي الاحتياطي من العملات الأجنبية 37 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2017 مقابل 26,4 دولار في يناير 2017.

استقر معدل التضخم عند 25,5% في نوفمبر 2017،[4] ومن المتوقع أن يتراجع في المستقبل. كما أظهر معدل البطالة أيضًا بعض التحسن حيث انخفض إلى ما دون 11,9% في الربع الثالث من عام 2017[5] مقارنًا بنحو 12,6% في نفس الفترة من عام 2016. وتعمل الحكومة على اتخاذ تدابير لإزالة أوجه الجمود في الاقتصاد المصري بغية التعجيل بالآثار الإيجابية المتوقعة لتخفيض قيمة الجنيه على الاستثمار وعلى فرص العمل. وفي الوقت نفسه يجري التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية للتخفيف من أثر زيادة الأسعار على الفئات الأكثر احتياجًا من السكان[6].

4 البنك المركزي المصري
5 البنك المركزي المصري علي أساس سنوي.
6 تقرير خبراء صندوق النقد الدّوليّ بتاريخ 26 سبتمبر2017 بشأن مصر.

تتصدى استراتيجية التنمية المستدامة لقضية تقوية قدرات المؤسسات الوطنية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويتم هذا - ضمن أمور أخرى - من خلال تركيز البعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة على الاقتصاد القائم على المعرفة والشامل للجميع، وعلى قطاع طاقة مستدام، وإدارة عامة تدير موارد الدولة بشفافية وإنصاف ومرونة وتتسم بالكفاءة والفعّالية، مع خضوعها للمساءلة، وتعظيم رضا المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم.

في سياق التحديات الإنمائية التي يقوى بعضها بعضًا في مواجهة الموارد العامة المحدودة، دُعيت الأمم المتحدة إلى تقديم حلول مبتكرة يمكنها المساعدة في تقديم خدمات عامة تتسم بفاعلية التكلفة حتى يكون العائد على تكلفتها مجزيًا. ولكي تحقق مصر الأهداف المحددة في استراتيجية التنمية المستدامة فيما يخص الخدمات الصحية والتعليمية يجب إعادة النظر بشكل أعمق في كيفية تقديم هذه الخدمات. في ظل سيناريو استمرار الوضع القائم، واستنادًا إلى الحسابات المتضمنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان[7]، يجب زيادة عدد المعلمين بأكثر من 100 في المائة، وعدد أسرّة المستشفيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة مساعدة مصر على حل هذه المشكلة بتزويدها بأفضل الممارسات في نماذج تقديم الخدمات غير التقليدية والمبتكرة استنادًا إلى وضعها العالمي. وقد أظهر المصريون استعدادهم وقدرتهم على تبني الحلول المبتكرة كبرامج التحويلات النقدية المشروطة الرائدة للتعامل مع الفئات الأكثر فقرًا. وبطبيعة الحال يتوقع المصريون أن تستمر الأمم المتحدة في تمكين الوصول إلى أفضل الممارسات المستمدة من النماذج الإنمائية الناجحة في كل أنحاء العالم، وأن تسهم في تنمية القدرات الوطنية ذات الصلة في مجالات متعددة.

وتتطلب تحديات التنمية المستدامة بذل جهود متواصلة من جميع الأطراف المعنية أصحاب المصلحة إلى الاستجابة بطريقة متكاملة مستغلين في ذلك المزايا النسبية لكل منهم، بما في ذلك على سبيل المثال وزارة الصحة ووزارة التعليم والتعليم الفني. وستمكِن تلك الاستجابات المتكاملة من استهداف القضاء على الأمية، وخلق فرص عمل خاصة للمرأة، وفي نفس الوقت زيادة الوعي بتنظيم الأسرة من خلال، على سبيل المثال، المؤسسات الدينية وممثليها في المحافظات.

7 صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر: تحليل الأوضاع السكانية: مصر 2016 وإنفوغراف أنتج بناء عليه.

3.2 مبادئ الشراكة

يعتبر إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2018-2022 إطار الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة الذي يدعم أولويات التنمية الوطنية في مصر. واعتمد إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على استراتيجية التنمية المستدامة والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بموضوع/ قطاع بعينه، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، ويهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يضع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية فريق الأمم المتحدة بمصر، بما في ذلك هيئاتها الموجودة خارج مصر، في وضع يهيئ لهم أداء مهامهم بشكل متسق من خلال الاستراتيجيات الوطنية. وهو يعتمد على خبرة الأمم المتحدة، ويشجع النهج المتكاملة لتحقيق نتائج التنمية المحددة على الصعيد الوطني.

يهدف إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى بيان الرؤية الجماعية للأمم المتحدة في مصر من خلال: أولاً بتحديد النتائج المراد تحقيقها على مدى خمس سنوات، وثانيًا توفير منصة لتقسيم العمل بشكل واضح، وثالثًا الحث على وضع الخطط والبرامج بشكل مشترك. وفي النهاية يمثل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية آلية تعمل الأمم المتحدة من خلالها سويًا وبشفافية لتنفيذ الأنشطة التي تنهض بحياة شعب مصر.

بتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، سيواصل فريق الأمم المتحدة بمصر الاعتماد على مزاياه النسبية الأساسية والبناء عليها، ومن بينها دور الأمم المتحدة المحايد والنزيه، وإمكانية الوصول إلى شبكة عالمية من الخبرة العملية في مجال التنمية، ومكانتها كوسيط جدير بالثقة وأمين لدى الحكومة وشركاء التنمية، ودورها المشروع في مصر، واتساع نطاق مشاركتها، بما في ذلك قدرتها على حشد الموارد.

إن فريق الأمم المتحدة بمصر ملتزم بمبادئ توحيد الأداء والإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بهما، التي صدق عليها الأمين العام للأمم المتحدة وجميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك في أعقاب نداء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة- من خلال المراجعة الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات للجمعية العامة للأمم المتحدة - للمضي قدمًا في توحيد الأداء.

يطبّق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مبادئ البرمجة المتكاملة، وهي: ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة؛ والاستدامة والقدرة على التكيف؛ والمساءلة. علاوة على ذلك يطبق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية النهج الأساسية للبرمجة المتكاملة، وهي: البرمجة التي تستند على النتائج، وتنمية القدرات، والبرمجة التي تعي المخاطر، والربط بين التنمية والاعتبارات الإنسانية وبناء السلام، والدعم المتسق للسياسات، والشراكة.

وتحقيقا لهذا الغرض، يلتزم فريق الأمم المتحدة بمصر بالعمل مع الحكومة لضمان أن تنعكس المعارف الخاصة بالخبرات المتعلقة بالتنمية على جميع النتائج الأربع للإطار.

4.2 خطوات صياغة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقود الحكومة المصرية وفريق الأمم المتحدة بمصر معًا عملية إعداد إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مما يضمن توفر الشعور الوطني بملكية هذا الإطار، وأنه يستهدف كل المصريين وذلك في جميع مراحل العملية. تضمنت عملية الإعداد إجراء ثلاث مشاورات وطنية جمعت كافة الشركاء، و17 مشاورة تتعلق بقطاعات وموضوعات خاصة مع أكثر من 400 مشارك، وذلك على مدى فترة امتدت من فبراير إلى يوليو 2017. وكان لهذا الشمول أهمية بالغة في تصميم المحور الاستراتيجي لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

تم تصميم إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية لتزويد الحكومة والأمم المتحدة بإطار مبتكر، حيث يستجيب للسياق الوطني ويتواءم معه بشكل شامل. يتيح إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية فرصًا لتقوية الشراكات والروابط والبرمجة المتكاملة، حتى مع الأطر الإنمائية الرئيسية الأخرى. ويسعى إطار الشراكة إلى الاستجابة لأبعاد استراتيجية التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، التي توازي محاور الأولويات العالمية الثلاث وهي البشر والأرض والرخاء. كما وُضع الإطار بما يتسق مع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، الذي يتطلب مجهودًا للتعامل مع التفاوتات بين المناطق الجغرافية

والفئات السكانية. علاوة على ذلك يقدم الإطار المساندة للجهود المصرية المبذولة منذ زمن طويل للاستفادة التامة من طاقات الإناث اللائي يشكلن نصف عدد السكان، وذلك من خلال تسليط الضوء على المساندة المقدمة إلى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 مع التركيز على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والقيادة.

وبالتالي يتمحور إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية حول النتائج الأربع التالية:

1. التنمية الاقتصادية الشاملة.
2. العدالة الاجتماعية.
3. استدامة الموارد البيئية والطبيعية.
4. تمكين المرأة.

تتداخل النتائج الثلاث الأولى مع أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة الثلاثة وتستحوذ على الجانب الأكبر من الموارد المراد توفيرها لمساندة هذه الشراكة. وينصبّ تركيز النتيجة الرابعة، وهي تمكين المرأة، على ضمان أن مساهمة النساء في التنمية وما تأمله من ورائها قد تحققت، وذلك على النحو المبين في دستور 2014 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

اتفقت الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة على الاحتفاظ بمحور تركيز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على مستوى مجالات النتائج، وترك تحديد التدخلات المحددة ضمن الإطار عندما يتم وضع خطة عمل مشتركة على أساس سنوي، وهذه سيتم العمل عليها فور الموافقة على إطار الشراكة.

أعطت المشاورات الوطنية- التي شكلت الأساس لتحديد النتائج المذكورة أعلاه- بعض المؤشرات التي تشير إلى المجالات الرئيسية للعمل المشترك في إطار كل ناتج. ويُتوقع أن تعمل هذه المجموعات من الأعمال المشتركة في إطار 12 نتيجة، مقارنة بالأربع والعشرين نتيجة التي كان يتضمنها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2013 إلى 2017، وذلك تمشيًا مع التوصية الواردة في تقرير مراجعة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية 2013- 2017 وذلك لتحقيق قدر أكبر من التركيز.

تبين مصفوفة النتائج الواردة أدناه إطار رصد النتائج الأربع المختارة، ويتحدد فيها خطوط الأساس والمؤشرات والأهداف:

2.5 التعاون السابق والدروس المستفادة

وُضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2013-2017 من خلال عملية تشاركية تمت في عام 200 1ضمت الحكومة والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، لكن لم يتسنّ وضعه موضع التنفيذ قبل ذلك نتيجة ثورة 2011 وما اقترن بها من عملية التحول. وقد اشتمل إطار العمل على خمسة موضوعات وهي:

1. الحد من الفقر من خلال النمو المساند للفقراء والعدالة
2. الخدمات الاجتماعية الأساسية
3. الحوكمة
4. الأمن الغذائي والتغذية
5. وإدارة البيئة والموارد الطبيعية

اشتمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية على 23 نتيجة تم تجميعها تحت الموضوعات الخمسة المذكورة أعلاه.

وقد تم إجراء تقييم لإطار العمل في أوائل 2016، وهو ما أكّد أن اتجاهه الرئيسي ما زال وثيق الصلة. وقد أشارت مراجعة الإطار إلى أن هناك فرصًا جديدة لاحت أمام شراكة الأمم المتحدة مع مصر بفضل إطلاق أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية التنمية المستدامة، ووضع دستور 2014، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند وضع البرامج مستقبلًا.

أكدت المراجعة الحاجة إلى إطار جديد للتعاون لتبني نهج أكثر تكاملاً في التنمية. واستجابة لهذه التوصية، سيتضمن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية أربع نتائج مقارنة بالأربع وعشرين نتيجة التي سعى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للأعوام 2013-2017 إلى تحقيقها. وقد خُططت الأنشطة التي يتعين تنفيذها في إطار كل من هذه النتائج على نحو يتيح البناء على التدخلات المنفذة ضمن النتائج الأخرى ومساندتها.

أبرزت المراجعة أيضًا الفروق الرئيسية بين النُّهج المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهج المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يوصى بأن ينصبّ التركيز على الفئات السكانية والمناطق الجغرافية الأبعد ما تكون عن أهداف التنمية المستدامة، وذلك بغرض عدم ترك أي أحد خلف الركب. كما طُلب أيضًا التركيز على الاستدامة عبر كافة أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وتدرك منظومة الأمم المتحدة في مصر تمام الإدراك الحاجة إلى التركيز على استدامة النتائج، وهي في هذا الصدد ملتزمة بأن يتم التركيز بدرجة أكبر على التنمية البشرية المستدامة كهدف عام. وقد استند قرار أن تكون هناك نتيجة منفصلة لتمكين المرأة على التوصية المعنية بإدماج النوع الاجتماعي في كافة التدخلات، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هناك اتساق مباشر مع أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أوصى التقييم بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة كأهداف نهائية. وقد تم الأخذ بهذه التوصية بشكل كامل، وتنعكس في المصفوفة التي تظهر هذا الاتساق (المصفوفة رقم ا).

اقترحت المراجعة أيضًا توسيع نطاق الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحت مظلة الحكومة المصرية. وتخطط الأمم المتحدة لتنفيذ الكثير من تدخلات إطار الشراكة من أجل التنمية بعقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني وذلك وفقاً لإطار وتنظيم القانون المصري. وسوف تبحث أيضاً المزيد من خيارات الشراكة مع القطاع الخاص، ومن بينها تيسير الأنشطة التي تركز عليها الشركات النشطة في مصر في إطار مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

6.2 مصفوفة اتساق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مع استراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

تبين المصفوفة التالية اتساق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مع استراتيجية التنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

المصفوفة 1: اتساق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية واستراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية

نتيجة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية	استراتيجية التنمية المستدامة	الاستراتيجية الوطنية	أهداف التنمية المستدامة
بحلول عام 2022، تكون مصر قد تبنت مسارات للتنمية شاملة ومستدامة، وما زالت على المسار لتحقيق الأهداف المتفق عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة للجميع، ومستدامة، وقادرة على التكيف وتتيح فرص عمل وفيرة	محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والمحور الفرعي المعني بالتدريب الفني والمهني[1]	برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الوطني؛ الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	1 و2 و8 و9 و12 و16 و17
بحلول عام 2022، تتحقق أهداف 2030 المرحلية فيما يخص السكان وحصول كل المصريين على الخدمات العامة بشكل دائم، وخصوصًا الحماية الاجتماعية والصحة والخدمات الغذائية والتعليمية الجيدة والعادلة والشاملة للجميع والمستندة إلى الحقوق	محاور العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم[2]	الاستراتيجية الوطنية للسكان الاستراتيجية الوطنية للإسكان استراتيجية تنمية المناطق العشوائية الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاستراتيجية الوطنية للصحة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض الإيدز الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال	1 و2 و3 و4 و5 و8 و10 و11
بحلول 2022، تدار موارد مصر الطبيعية وبيئاتها الحضرية بأسلوب مثمر يحقق الاستفادة للجميع، ويحقق استدامة هذه الموارد لتخفيف الأخطار البيئية، وجني ثمار اقتصاد ومجتمع يحافظ على البيئة (الاقتصاد الأخضر)	محاور البيئة والتنمية الحضرية والطاقة[3]	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة 2016 الاستراتيجية الوطنية للإسكان السياسة القومية الحضرية الاستراتيجية الوطنية للموارد المائية الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الرؤية الاستراتيجية للتنمية الحضرية 2052 الاستراتيجية الوطنية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث استراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة استراتيجية إدارة المناطق الساحلية استراتيجية كفاءة استخدام الطاقة	1 و2 و6 و7 و11 و13 و14 و15
بحلول 2022، تتحقق مساهمة النساء بشكل كامل في تنمية مصر، واحترام حقوق النساء والفتيات التي يكفلها الدستور، وحمايتها والاستجابة لها دون تمييز.	ادماج التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة في استراتيجية التنمية المستدامة مع وجود أهداف معينة بشأن مشاركة المرأة في القوة العاملة وترتيبها على مؤشر تنمية النوع الاجتماعي	الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.	1 و2 و3 و4 و5 و8 و16

8 بهدف زيادة معدل النمو ومشاركة النساء وذوي الإعاقة في القوى العاملة، وتحقيق نمو متوازن إقليميا والحد من الفقر والحد من البطالة وزيادة إنتاجية العمل.

9 تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلى الإدماج الاجتماعي وتوفير خدمات صحية وتعليمية شاملة وجيدة لجميع المصريين دون تمييز.

10 تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلى تعزيز الطاقات المتجددة، وتحسين الإنصاف بين الأجيال فيما يتعلق بالحصول على الموارد الطبيعية عن طريق تعزيز استخدامها المستدام وضمان التنمية المكانية المتوازنة لموارد الأراضي لتحقيق أقصى قدر من فوائد التوسع الحضري.

3. ملخص المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

1. 3 مقدمة

يركز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على شراكة المنظمة مع الحكومة المصرية على مواجهة أربعة تحديات يؤثر بعضها على البعض، وتتفاقم بفعل التغيّرات السلبية في الديناميات السكانية التي لوحظت على مدى العقد الماضي. وقد ظهر أول مرة تراجع الإنجاز الإيجابي الذي تحقق في معدلات الخصوبة حتى عام 2008، حيث انخفض معدل الخصوبة إلى أقل من النصف- من 6,6 في 1960 إلى 3- من خلال المسح السكاني الصحي المصري الذي أجري في عام 2014، والذي كشف عن ارتفاع معدل الخصوبة لتبلغ 3,5. وينبغي ملاحظة أنه يُتوقع أن يكون عدد المواليد قد ارتفع بما يقارب 40 في المائة منذ التعداد الذي أجري سنة 2006. ويترتب على هذا الارتفاع في معدل الخصوبة زيادة كبيرة في الاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ولخلق فرص العمل، لا لشيء إلا للحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل من حيث نطاق تغطية هذه الخدمات وفي معدلات البطالة.

تواجه مصر أيضًا تحديات نتيجة الآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى ارتفاع الفاقد في المياه نتيجة البخر، وتعرّض مساحات شاسعة من الأراضي الثمينة للغرق نتيجة الارتفاع المتوقع في منسوب مياه البحر. هذه العوامل السلبية مجتمعة، والتي تتفاقم بفعل السحب المتزايد للمياه عند منبع النيل، يمكن أيضًا أن تجعل مصر تصل إلى وضع تتجاوز فيه عتبة شح المياه في المستقبل غير البعيد، وتقوض أكثر قدرة قاعدة الموارد الطبيعية فيها على اشباع حاجة السكان المتزايدين.

بالإضافة إلى ذلك مع التوسع العمراني السريع، وازدياد الطلب على الأراضي في الحضر، وعلى الإسكان والخدمات الأساسية، سيكون من الأهمية البالغة أن نضمن أن يتم إدارة الأراضي والموارد الطبيعية بصورة فعّالة، وأن نتعرف على المفاضلات الإيجابية نتيجة التوسع العمراني.

في هذا السياق، تهدف منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كونها شريكًا رئيسيًا في السياسة السكانية، إلى التعامل مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة وراء زيادة النمو السكاني. كما تعرض المنظومة أيضًا شراكتها للتعامل مع المشاكل البيئية التي تحد من قدرة مصر على تلبية احتياجات السكان المتزايدين من الطعام والمكان الصالح للمعيشة. تعتبر الأمم المتحدة أيضاً شريكاً مهمًا لمصر في الوفاء بالتزاماتها، والاستفادة من المعاهدات والبروتوكولات الإنمائية العالمية. هناك أيضًا حاجة إلى بحث كافة الخيارات المتاحة لتقديم خدمات اجتماعية أساسية جيدة وتتسم بالكفاءة للأعداد المتزايدة من السكان التي تطلب الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والنقل والمياه والصرف الصحي في الوقت الذي يكون فيه الإنفاق العام محدودًا.

تعتبر معدلات الفقر ومعدلات الخصوبة الإجمالية في أعلى مستوياتها في صعيد مصر، وخصوصًا في أسيوط وسوهاج. يصدق هذا أيضًا بالنسبة لمؤشرات تمكين المرأة، كنسبة مشاركة النساء في القوة العاملة، وزواج الأطفال، وحمل المراهقات.

أثناء المضيّ في تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ووضع إطار التخطيط المشترك المرتبط به، تلتزم منظومة الأمم المتحدة بالعمل مع النظراء المصريين لتحديد الأسلوب الذي سيتم التعامل به مع التفاوتات الجغرافية، وذلك استجابة للمطالب التي طرحت أثناء المشاورات الوطنية المعنية بإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية فيما يخص التعاون في المستقبل والتي تقضي بأن يتم التركيز بصفة خاصة على احتياجات المحافظات والبلديات الأبعد عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن العمل في هذه المجالات، بالإضافة إلى الاستجابة للدعوة التي تنادي بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ستحسن من أهداف التنمية المستدامة، وذلك نتيجة الفعالية المرتفعة والمؤكدة لتكلفة هذه التدخلات في المناطق التي تعاني أقصى درجات الحرمان.

تبن لنا أيضًا أن هناك ارتباط قوي بين حجم الأسرة ومستوى الفقر، حيث يعيش 75 في المائة من الأسر التي تضم أكثر من 10أفراد تحت خط الفقر[11]،

11 مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015

بينما تنخفض هذه النسبة إلى 6 في المائة لدى الأسر التي تضم 3 أفراد على الأكثر. لهذا السبب، يهدف إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى التعامل مع هاتين القضيتين - الفقر والنمو السكاني- في نفس الوقت من أجل تحقيق أكبر أثر، وتقليل التفاوتات، وضمان استدامة المكاسب المحتملة في المستقبل.

هذا الارتباط بين تزايد معدلات الفقر والنمو السكاني- في ظل التمويل العام المحدود- يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تبني نهج مبتكرة في تقديم الخدمات. كما يحتّم أيضا الاستفادة بشكل مثمر من إمكانيات النساء المتعلمات اللاتي يتزايد عددهن، واللاتي يتمتعن بإمكانية لعب دور مهم في الاقتصاد ذي التوجه للتصدير، كما هو مبيّن في استراتيجية التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، سيتطلب الخيار ذو التكلفة الأكثر فعاّلية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة تركيزًا على المناطق الجغرافية والفئات السكانية الأبعد عن تحقيق تلك الأهداف، حيث إن الاستثمارات الصغيرة يمكنها أن تسفر عن تحسن كبير في هذه المجالات. واتساقاً مع حتمية عدم ترك أي أحد خلف الركب، يبرز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية الحاجة إلى أنشطة في إطار جميع مجالات النتائج لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفئات السكانية الأكثر إحتياجا

من أجل ما سبق، ستقوم منظومة الأمم المتحدة بالتركيز أكثر على توسيع نطاق البرامج المبتكرة لتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتمكين المرأة، سواء التي أُعدت في مصر، أو التي يمكن وضعها اقتداءً بأفضل التجارب العالمية. ونظرًا لما تضمنته استراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية الوطنية الأخرى من أهداف طموحة، ونظرًا للتحديات الأساسية التي تم الإشارة لها فيما سبق، فقد مضى زمن التجريب والتدخلات ضيقة النطاق.

يأتي هذا أيضًا استجابة لنتائج مراجعة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية[12]، والدعوات المتكررة التي ترددت في أثناء عملية المشاورات الوطنية من أجل وضع نهاية للتجريب. أكدت عملية المشاورات الوطنية بشأن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على المطالبة بإطار شراكة طموح مع الأمم المتحدة، وذلك بالبناء على الأساس الذي وضعته الكثير من المشاريع والبرامج التجريبية الناجحة التي نُفذت بالفعل في مصر. وسوف تستكمل الأمم المتحدة هذا بتطبيق أفضل الممارسات التي تم مواءمتها وفقًا للسياق المصري في المجالات التي كان فيها التجريب محدودًا، مع التأكيد على أهمية الإصلاحات المؤسسية، وتطبيقها على عملية صنع السياسات.

يأخذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية في اعتباره أوجه الترابط بين التحديات الرئيسية التي تكمن في النمو السكاني، والفقر، وخلق فرص العمل، وتقديم الخدمات، وإدارة الموارد الطبيعية، وتمكين المرأة. والأمم المتحدة ملتزمة بتحديد مجالات التدخل الأكثر فعالية والتي يمكنها التأثير بشكل متزامن على أوجه الحرمان المتعددة. يبرز هذا الترابط بشكل ملحوظ في الطريقة التي يساهم بها توفير فرص العمل في مجال الطاقة المستدامة في النتائج المعنية بالتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والتنمية المستدامة في آن واحد. ومن المتوقع أيضًا أن يساهم النهوض بخدمات التعليم والصحة الجيدة في نتيجة التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع من خلال جعل القوة العاملة أكثر قدرة على تلبية متطلبات الاقتصاد الحديث. وسيساهم عمل الأمم المتحدة في مجال تمكين المرأة في نتيجة التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد، والمساهمة في ناتج العدالة الاجتماعية وذلك بالحد من الممارسات الاجتماعية الضارة، بما فيها الزواج المبكر. بذلك ستقوم الأمم المتحدة بمساندة مصر في عزمها على مواصلة وتيرة التقدم السريعة التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بتبني نهج متكامل.

تضع استراتيجية التنمية المستدامة أهدافًا جريئة، وقد وضعت أهدافًا مرحلية سترشد الأمم المتحدة في عملها أثناء تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. على أي حال تعمل الحكومة على إعادة النظر في هذه الأهداف لكي تأخذ في اعتبارها التغيرات التي طرأت على الوضع الذي تم خلاله وضع هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بمعدلات الفقر والخصوبة. وبالتالي سيتم تعديل الأهداف التي تم وضعها للمؤشرات المختارة لنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية لكي تعكس

12 إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2013-2017 تقرير الاستعراض المستقل، الأمم المتحدة مصر، يونيو 2016

الأهداف الجديدة المحددة في استراتيجية التنمية المستدامة متى اكتملت هذه العملية.

إن منظومة الأمم المتحدة على وعي تام بالحاجة إلى الابتعاد عن العمل وفقًا للوضع القائم، وتخطط لزيادة اتساق أنشطتها مع إطاري أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة. ويهدف إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى زيادة اتساق وأثر وتركيز شراكة الأمم المتحدة مع مصر بالعمل معًا حول النتائج الأربع. وقد سمح الوقت الذي قُضي في عملية التشاور لأجل إطار الشراكة لمنظومة الأمم المتحدة بالتركيز على أربعة مجالات محورية رئيسية تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة نسبية ويمكن فيها تقديم مساهمة كبيرة للتنمية البشرية المستدامة في مصر. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة الاستفادة من المتطوعين باعتبارهم عوامل تغيير أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلبية لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، ستستفيد الأمم المتحدة في مصر من التطوع كإحدى قنوات زيادة مشاركة المواطنين، مع تركيز خاص على الشباب والنساء والفئات المهمشة.

علاوة على ذلك تظل منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بمساندة مصر في الوفاء بمتطلبات رفع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون مصر طرفًا فيها، بما في ذلك مساندة متابعة أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، كالمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة. ومن المرجح أن تكون هذه المساندة كبيرة جداً فيما يخص الاتفاقيات المعنية بتغير المناخ والبيئة التي كانت مصر شريكًا مهما في صياغتها.

2.3 التنمية الاقتصادية الشاملة

زيادة معدلات النمو ضرورية لخلق فرص عمل أكثر حيث إن المعدلات الحالية غير كافية- حتى أثناء فترات النمو المرتفع التي شهدتها مصرفي العقد 2000-2009- وذلك لضمان توفير وظائف كافية عالية الجودة لاستيعاب العدد المتزايد من الشباب الأعلى تعليمًا الذين ينضمون إلى القوة العاملة المحتملة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو، فإن الحكومة تواصل جهودها لتوفير معدلات اعلى لتوفير عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل ، و للحد من اعداد غير العاملين. ويعتبر ارتفاع معدل النمو شرطًا أساسيًا ولكنه غير كاف لتوفير فرص العمل إلا إذا كان نموًا مستدامًا. و تسعى الحكومة حاليا لتنفيذ برنامج إصلاح إقتصادى طموح و الذى يشتمل على تعويم الجنيه المصري و تعديل الدعم و هو ما يتوقع ان يؤدى بدوره إلي تحسين تخصيص الموارد فى الإقتصاد المصرى. و ياتى برنامج الإصلاح الإقتصادى جنبا إلى جنب مع مجموعة من تدابير الإصلاح الإجتماعى و شبكات الحماية للتخفيف من الاثار قصيرة الاجل على الفئات المستضعفة من المجتمع، حيث تشتمل تلك التدابير على التحويل المالى المشروط و برامج الوجبات المدرسية. وتعتبر منظومة الأمم المتحدة شريكاً هامًا في مثل هذه الجهود.

ويحدث هذا في وقت يُتوقع فيه أن ترتفع الزيادة السنوية في قوة العمل من 700 ألف شخص سنويًا في المتوسط في خلال العقد الماضي إلى مليون شخص سنويًا للفترة 2018-2022، وذلك نتيجة أن تراجع النمو السكاني الذي لوحظ منذ 2008 أخذ حاليًا اتجاهًا عكسيًا. واستنادًا إلى أحدث بيان عن توزيع السكان حسب الفئة العمرية - أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في يناير 2017 - سيزداد عدد المصريين ممن هم في سن العمل بمقدار 1,25 مليون سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة.

يحتّم السياق المذكور أعلاه على مصر جعْل النمو في المستقبل كثيف استخدام العمالة، وأن يتمتع الجميع بثماره، وأن تسعى جاهدة إلى تشجيع النهوض بمستوى القيمة المضافة، وكذلك تشجيع القطاعات الصناعية القائمة على المعرفة. وتعتبر منظومة الأمم المتحدة أن دورها في المجال الاقتصادي هو بمثابة ميسّر لتبني المبادرات التي تشجّع النمو الذي يخلق فرص عمل كثيفة استخدام العمالة ويبني القدرات، وفي الوقت نفسه يتم التعامل مع عدم الاتساق بين الوظائف التي يتم توفيرها ومهارات المنضمّين إلى قوة العمل.

والأمم المتحدة معنيّة على وجه الخصوص بمساندة الشرائح السكانية التي تجد أكبر صعوبة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وكذلك مساندة المحافظات التي تركت بلا تنمية نتيجة ان عملية النمو أولت كل اهتمامها إلى المدن الكبرى المتقدمة بالفعل. وستبني الأمم المتحدة على مجموعة من المبادرات السابقة في مجالات مثل

تنمية سلاسل القيمة التي تعتمد على قطاع الزراعة، والتدريب على ريادة الأعمال، والتنمية المحلية التي تعتمد على المجتمعات المحلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ويستكمل هذا -حسب الحاجة- بالعمل على مواءمة أفضل الممارسات الأخرى وفقًا للسياق المصري اعتماداً على وضعها العالمي، كاستخدام التطوع كقناة لتعبئة المواطنين حتى يكون ليهم الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع التغيير السلوكي. وستكون أنشطة الأمم المتحدة داعمة لاستراتيجية النمو واسعة النطاق التي تتبعها الحكومة، مع تأييد ومساعدة السلطات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب عند التنفيذ الفعلي لهذه السياسات.

في مجال الاقتصاد الشامل سيبني عمل الأمم المتحدة على عمل المنظومة في ضمان وصول الجميع الي الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويراعي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها، وفي نفس الوقت ضمان دعم النساء باعتبارهن يمثلن نصف قوة العمل المحتملة، واللاتي تكون مساهمتهن في الاقتصاد واجبة. ونظراً لأن النساء والشباب يتحملون قدرًا كبيرًا من عبء البطالة لا يتناسب مع إمكانياتهم ودورهم في الاقتصاد، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة بين الشباب في حدود 30 في المائة وبين النساء في حدود 24,8 في المائة مقارنة بـالمعدل على المستوى القومي البالغ 11.9 في المائة، ستستهدف الأمم المتحدة على وجه الخصوص الشباب والنساء في تدخلاتها المعنية بالتدريب المهني والفني والتدريب على ريادة الأعمال، فضلاً عن تقديم الدعم إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتنمية الاقتصادية للمحافظات الأكثر فقرًا. سيكمّل هذا عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن تحسين الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال، وذلك بالسماح للفئات الفقيرة من السكان بالاستفادة من الفرص التي تُنشأ. ومن المبادرات البارزة التي تخطط منظومة الأمم المتحدة لمساندتها برنامج تشغيل الشباب في مصر[13] الذي وضع هدفًا طموحًا يقضي بتيسير حصول مليون شاب على وظيفة.

تهدف الأمم المتحدة إلى مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى اتخاذ مسارات إنمائية مستدامة ويستفيد من ثمارها الجميع وأن تستمر على المسار لتحقيق الأهداف المتفق عليها من أجل تنمية اقتصادية شاملة للجميع، ومستدامة وقادرة على التكيف، وقادرة على خلق فرص عمل وفيرة بحلول عام 2022.

ترى الأمم المتحدة أنها تتمتع بميزة نسبية في مجالات التركيز الخمسة التالية:

1. *الاستخدام الفعال للموارد العامة والحوافز لتشجيع النمو الذي يخلق فرص عمل كثيفة استخدام العمالة، والذي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والإنتاجية بما يتسق مع أبعاد التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق العمال، وتشجيع مشاركة معظم الفئات المستضعفة، بما في ذلك ذوى الاحتياجات الخاصة؛*

2. *تحسين القدرات المؤسسية لتنفيذ ونشر الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك إصلاحات الجهاز الإداري، من خلال التخطيط المستند إلى النتائج، واستراتيجيات الاتصال، وأنظمة الإدارة والمساءلة والشفافية، وادماج مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي، وإجراء التحليل بالبناء على أفضل التجارب العالمية؛*

3. *تحسين التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة من خلال ما يلي: (أ) التدريب الفني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال وفقًا لما يحتاجه طالب التدريب؛ و(ب) توفير البيئة الداعمة لنمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تعد مصدرًا رئيسيًا للتشغيل؛ (ج) تحسين تدفقات الهجرة الداخلية والخارجية؛*

4. *تحسين إمكانية حصول الشباب والنساء على فرص العمل بغرض تضييق الفجوة الكبيرة في المشاركة في القوة العاملة والتشغيل بين هاتين الفئتين وعامة السكان؛*

5. *تحسين قدرات الشرائح السكانية والمحافظات الأكثر فقرًا على الحصول على فرص عمل كريمة وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بطريقة شاملة تأخذ في اعتبارها الأبعاد البيئية والاجتماعية بهدف حمايتها من أثر برامج إصلاح الدعم، وتمكين دمجها في سلاسل القيمة القادرة على أن تقود النمو في مصرفي المستقبل.*

13 «مليون شاب عامل» برنامج عمالة الشباب في مصر، يوليو 2017

تخطط الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى، لتركيز معظم مجهودها في مجال هذا الناتج على المبادرات التالية:

1. توفير البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والتي تخلق فرص عمل وفيرة؛
2. تنمية سلاسل القيمة؛
3. تشجيع الاستثمار، بما فى ذلك على المستوى المحلي، وزيادة كفاءة الاستثمارات العامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
4. تحويل قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى قاطرة للنمو وتوفير فرص العمل الخضراء؛
5. إيجاد نظام للتدريب الفني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال يتسم بفاعلية التكلفة، ويتفق مع رغبات المتعاملين
6. تحسين إمكانية حصول الشباب والنساء على فرص كسب الرزق؛
7. تحسين قدرة الفقراء والفئات المستضعفة على المشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية؛
8. دعم جهود الحكومة لتطوير منظومة التخطيط التنموي على كافة المستويات: المستوى القومي والإقليمي والمحلي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.
9. وزيادة قدرة المحليات على تنمية الموارد المحلية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

3.3 العدالة الاجتماعية

أحرزت مصر تقدمًا جديراً بالثناء في تحسين الاندماج الاجتماعي، بداية من إلغاء نظام الإقطاع في خمسينيات القرن الماضي. وتشدد استراتيجية التنمية المستدامة على التزام الحكومة بتحسين التماسك الاجتماعي بدرجة أكبر، حيث تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلى «بناء مجتمع عادل ومتكاتف يتمتع بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج الاجتماعي[14]». ويحظى هدف استراتيجية التنمية المستدامة الخاص بالعدالة الاجتماعية بمساندة أهداف لها نفس الأهمية تتعلق بالصحة والتعليم. ويتمثل الهدف المتعلق بمحور الصحة في استراتيجية التنمية المستدامة في أن «يتمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة وآمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل وشامل متاح للجميع ويتسم بالجودة وعدم التمييز[15]» ويتمثل الهدف المتعلق بمحور التعليم باستراتيجية التنمية المستدامة في «إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية ودون تمييز،...»[16]

حققت مصر مكاسب كبيرة على الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات الالتحاق بالدراسة ووفيات الأمهات والأطفال. كما توشك مصر على القضاء على شبح العدوى بفيروس التهاب الكبد الوبائي «سي». لكن حدث تراجع في جودة التعليم قياسًا على مؤشرات النتائج، كالأداء في الاختبارات القياسية الموحدة في الرياضيات والعلوم. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المكاسب ملحوظة بشكل متساو عبر محافظات مصر، حيث تفاوتت معدلات وفيات الأمهات التي بلغ أعلى مستوى لها عند 81 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في أسيوط وأدنى مستوى عند 16 في محافظة البحر الأحمر[17].

يؤدي اتجاه معدل الخصوبة نحو الارتفاع بعد تراجعه الذي لوحظ منذ 2008 إلى زيادة عدد الملتحقين الجدد بنظام التعليم إلى المليونين سنويًا. والأمم المتحدة شريك جدير بالثقة في الجهود الوطنية الرامية إلى وقف هذا الاتجاه وخفض معدلات الخصوبة إلى 3,1 بحلول عام 2022، وذلك وفقًا للسياسة الوطنية للسكان. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مساندتها عمل المجلس القومي للسكان وتيسير الوصول إلى وسائل منع الحمل، تشجع توفير الفرص التعليمية والاقتصادية للنساء والفتيات لزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والحد من الزواج المبكر. وفي أفضل الأحوال، ومع النجاح في تنفيذ السياسة السكانية، سيظل عدد الملتحقين الجدد بالمدارس عند مستوى المليونين طوال السنوات الخمس المقبلة. وفوق ذلك سيستدعي بلوغ الهدف الذي تضعه استراتيجية التنمية المستدامة، والمتمثل في تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية والتعليمية ليضاهي المستوى الذي تتمتع

14 كما هو مذكور على الموقع الرسمي sdsegypt2030.com

15 المصدر السابق.
16 المصدر السابق.
17 تحليل حالة السكان – صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيرة

به حاليًا أعلى 30 دولة على مؤشر التنمية البشرية، تحسين كبير في جودة الخدمات المقدمة.[18]

تلتزم منظومة الأمم المتحدة أيضًا بمساعدة مصر على التحرك نحو تحقيق أهدافها الطموحة فيما يخص التنمية الاجتماعية على مدى السنوات الخمس المقبلة، ويتطلب هذا زيادة كبيرة في الموارد البشرية والمالية المتاحة المخصصة للخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية للجميع، وذلك في إطار إطلاق مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية المصرية من قبل وزارة التضامن الاجتماعي في مارس 2016 بدعم من وكالات الأمم المتحدة. ويرى دستور 2014 ضرورة زيادة الموارد العامة المخصصة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من القيود المالية المفروضة في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي الكلي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، اتخذت الحكومة بالفعل خطوات لزيادة مخصصات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في الموازنة. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة- نظرًا لارتباطها الطويل بالنظراء المصريين في تقديم الخدمات- بميزة نسبية في المساعدة على تحقيق التطوير المطلوب للأنظمة والموارد البشرية. وتستطيع المنظومة أيضاً البناء على وضعها العالمي لتبادل أفضل التجارب في مجموعة من الأنشطة تتراوح بين السيطرة على الزيادة السكانية إلى المبادرات المبتكرة للحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات.

نظراً لتفاوت المسارات التي ترى كل من الجهات المسؤولة عن تلبية الحاجات المتنوعة اتباعها، ومحدودية مقدمي الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، فإن مساندة الأمم المتحدة فيما يخص هذا الناتج منظمة وفقًا للتقسيمات القطاعية التقليدية. لكن نظرًا لأن العدالة الاجتماعية تحتل مركزا محوريًا في استراتيجية التنمية المصرية، وأن هناك حاجة إلى تعظيم التنسيق والتناغم بين الأنشطة في المجالات ذات العلاقة، وافقت منظومة الأمم المتحدة على إنشاء آلية تنسيق قوية لضمان تحقيق أكبر أثر للتدخلات القطاعية ضمن هذا الناتج. وتعتبر اللجنة الوطنية للعدالة الاجتماعية، التي يترأسها رئيس الوزراء، وتتألف من كبار الوزراء المنخرطين بشكل مباشر في تعزيز العدالة الاجتماعية، شهادة على جدية الحكومة في إزالة العراقيل التي تحول دون التكامل بين القطاعات وتشجيع العمل المنسق لتمكين المواطنين كافة في مصر من التمتع بالخدمات الضرورية. وبإمكان الفريق الذي يعمل في إطار نتيجة العدالة الاجتماعية في إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية محاكاة هذا النموذج، وسيسعى إلى مساندة رئيس الوزراء في تحسين التنسيق فيما بين القطاعات بدرجة أكبر.

اتساقًا مع الاهتمام العام المتمثل في تبني نهج مستند إلى الحقوق، وضمان كافة الحقوق وسبل الحماية التي يكفلها دستور 2014 للشعب المصري، ستساند نتيجة العدالة الاجتماعية تحديداً الجهود الرامية إلى حماية الفئات السكانية المستضعفة وضمان حصول الجميع على الخدمات دون تمييز. وستتعامل أنشطة الأمم المتحدة في آن واحد مع الأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر، ومن ضمنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات المعنية بحقوق الطفل، والحد الأدنى لسن العمل، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية حقوق المهاجرين كافة.

من أجل مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على الفقر متعدد الأبعاد، وضمان حصول الجميع على الخدمات، ستساند منظومة الأمم المتحدة الكيانات الوطنية المسؤولة عن خدمات الصحة والسكان والتغذية والتعليم وتوفير الحماية الاجتماعية، مع سعيها في بعض الأحيان إلى حماية حقوق الفئات السكانية المستضعفة في المساواة في الحصول على العدالة الاجتماعية. من منظور عملي، سيتم تنظيم أنشطة الأمم المتحدة في هذه النتيجة تحت ثلاث مجموعات من الموضوعات تتعامل مع قضايا: (أ) الصحة والتغذية والسكان؛ و(ب) التعليم؛ و(ج) الحماية الاجتماعية. وستوجه كل هذه المجموعات من الموضوعات اهتمامًا خاصًا لضمان المساواة في المعاملة للجميع من حيث إمكانية الحصول على الخدمات، وحماية الفئات المستضعفة من التعدي على حقوقها المكفولة لها في دستور 2014. وبالتالي ستعمل الأمم المتحدة بشكل متزامن على المستوى المركزي وفي المناطق التي لها احتياجات معينة.

تهدف منظومة الأمم المتحدة ضمن هذه النتيجة إلى مساندة الجهود الوطنية لبلوغ أهداف 2030 المرحلية لاستراتيجية التنمية المستدامة فيما

18 تقرير الحالة السكنية 2016

يخص السكان، وحصول كل المواطنين في مصر على كافة الخدمات العامة، وخصوصًا الحماية الاجتماعية، وخدمات الصحة والتغذية والتعليم التي تتسم بالجودة، والمستندة للحقوق، والتي يستفيد منها الجميع.

من خلال التنسيق القوي، ستسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تعظيم التنسيق والتناغم بين أنشطتها لتعزيز ما يلي: (أ) إمكانية حصول الجميع على فرص التعلم الرسمي وغير الرسمي الجيد للأطفال والمراهقين والشباب، مع التركيز على الفئات المستضعفة والأشد احتياجًا؛ (ب) إحراز تقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بنظام رعاية صحية متكامل، ويمكن الحصول عليه، ويستفيد منه الجميع، وعالي الجودة وشامل وقادر على تحسين الأوضاع الصحية من خلال التدخل المبكر والرعاية الوقائية؛ و(ج) توسيع نطاق تدخلات الحماية الاجتماعية المتكاملة والفعّالة. ستستفيد الأمم المتحدة من آليات التنسيق الوطنية الموضوعة لمتابعة العمل في إطار البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة، والتي تتداخل إلى حد كبير مع المحاور الثلاثة سالفة الذكر.

في غضون ذلك، ستلتزم المنظومة بمبادئ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتبني نهج مستند إلى الحقوق لحماية حق المواطنين كافة في مصر في التمتع بحياة كريمة، والحصول على خدمات اجتماعية جيدة. وتماشيًا مع أهداف محور الصحة في استراتيجية التنمية المستدامة[19]، ستركز منظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص على العمل نحو ضمان حياة يتمتع فيها المصريون بالصحة والسلامة والأمن من خلال نظام رعاية صحية متكامل.

ستكون منظومة الأمم المتحدة فعّالة في توفير المساندة للأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تستضيفهم مصر بكل حفاوة. تشمل هذه المساندة تقديم الدعم بشكل مباشر للاجئين والمهاجرين، والمساعدة على إعادتهم إلى أوطانهم، وإعادة توطينهم في بلدان أخرى. ستوفر منظومة الأمم المتحدة أيضًا مساندة مستهدفة للأجهزة الوطنية التي يتعين عليها تلبية طلب اللاجئين والمهاجرين على الخدمات بما فيها الصحة والتعليم. كما تعمل منظومة الأمم المتحدة أيضًا على تحسين العلاقات بين اللاجئين/ المهاجرين والسكان المستضيفين والتصدي للاتجار في البشر.

تتضمن المجالات الأساسية التي سيتم التركيز على مساندتها- من بين أمور أخرى- في هذه النتيجة ما يلي:

- التوسع في الحصول على فرص تنمية الطفولة المبكرة
- تحسين نتائج التعليم من حيث إتمام الدراسة في حينها واستيفاء معايير الجودة العالمية
- القضاء على عمالة الأطفال
- زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس و بمرحلة رياض الأطفال
- تشجيع المشاركة النشطة للشباب
- تخفيض وفيات الأمهات والأطفال
- تخفيض حالات العدوى بفيروس التهاب الكبد الوبائي «سي» مرض الإيدز
- إحراز تقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة
- حصول الجميع على حزمة متكاملة من الحماية الاجتماعية
- تخفيض مستويات سوء التغذية
- تخفيض معدلات الخصوبة الإجمالية
- زيادة المخصص من الموارد العامة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية واستخدامه بمزيد من الفعالية

4.3 استدامة الموارد البيئية والطبيعية

على الرغم من التقدم المحرز في تحسين أسلوب استخدام الموارد الطبيعية في مصر، ما زالت مصر تواجه عددًا من التحديات البيئية من ضمنها شح المياه، وتلوث الهواء، وتدهور الموارد الطبيعية، وسوء إدارة النفايات، وتبعات تغير المناخ. وتنشأ هذه التحديات عن تداخل عدد من العوامل مثل قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة، وخصوصاً مياه النيل، وعدم فعالية إدارة الموارد الطبيعية الموجودة، وازدياد عدد السكان من 26 مليون في 1960 إلى أكثر من 96 مليون في يومنا هذا. وقد أدى النمو القائم على الاستخدام الكثيف للموارد

19 انظر الموقع الإلكتروني sdsegypt2030.com

وغير المتوازن إلى تفاقم هذه المشاكل بأن أدى إلى استنفاد موارد الوقود الأحفوري، وتمخض عن مستويات مرتفعة من تلوث الهواء والنفايات.

تعمل مخاطر المشاكل البيئية على تقويض قدرة مصر على تحقيق أهدافها الخاصة بزيادة الإنتاج الزراعي، ويمكنها أيضًا دفع قطاعات كبيرة من السكان الذين يعيشون في بيئات هشة إلى التشرد والفقر، مما يعقد بلوغ أهداف الحد من الفقر المتضمنة في استراتيجية التنمية المستدامة. كما يُتوقع أن يؤثر ارتفاع درجات الحرارة سلبيًا على الإيرادات السياحية أيضًا.

ومع هذا يمكن أن يكون التصدي للتحديات البيئية في حد ذاته قاطرة للنمو. وتتخذ استراتيجية التنمية المستدامة نهجًا شموليًا في التعامل مع البيئة، وذلك باعتبارها أحد الأبعاد الاستراتيجية الثلاثة للتنمية المستدامة. يتألف البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة من محورين، وهما البيئة والتنمية العمرانية. توفر هذه النتيجة من نتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بالإضافة إلى الاستجابة لهذين المحورين للبعد البيئي، الإطار الذي يتم فيه تنظيم مساندة الأمم المتحدة لمحور الطاقة وللبعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة. تدعو المحاور الثلاثة ذات الصلة المذكورة أعلاه لاستراتيجية التنمية المستدامة معاً بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية الأخرى مثل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطة العمل ذات الصلة، إلى إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة بما يضمن استدامتها، وكذلك الحال بالنسبة لعمليات التوسع العمراني. تدعم هذه النتيجة التنمية المكانية المتوازنة، وإدارة الأراضي والموارد القومية التي تستوعب السكان المتزايدين، وتضمن تحسين مستويات المعيشة. وتستطيع مصر توفير وظائف كثيرة في مجالات مثل الزراعة، وإدارة المخلفات الصلبة، والطاقات المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية. علاوة على ذلك فإنه بإمكان التوسع العمراني جيد التخطيط، والتجمعات الاقتصادية، والتخصص توفير فرص عمل مستدامة.

ستبني منظومة الأمم المتحدة على العمل التاريخي في قطاعات مثل الزراعة والمياه والطاقة والأرض وإدارة النفايات والحفاظ على التنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ لابتكار نهج متكامل وشامل نحو التنمية المستدامة.

تهدف منظومة الأمم المتحدة إلى مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى إدارة موارد مصر الطبيعية وبيئاتها الحضرية بأسلوب شامل ومستدام ومثمر، وتخفيف الأخطار البيئية، وتشجيع اقتصاد ومجتمع أكثر مراعاة للبيئة. ستعزز هذه المساندة القدرات الوطنية للمشاركة الكاملة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بحماية التنوع البيولوجي وبتغير المناخ، والاستفادة منها والامتثال لها.

تتضمن مجالات التركيز الأساسية التي ستتم مساندتها في هذه النتيجة - من بين أمور أخرى- ما يلي:

- الدعوة إلى تدخلات تشجع الاستخدام الأكثر كفاءة واستدامة لموارد المياه الشحيحة والأراضي الزراعية
- النهوض بالإنتاجية الزراعية من خلال مساندة تنقيح وتفعيل السياسات والاستراتيجيات المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية
- تشجيع احتواء التعدي على الأراضي الزراعية وتدخلات التخطيط العمراني المستدام
- تشجيع البرامج المبتكرة لإعادة تدوير المخلفات والنفايات الصلبة تحقيقًا للاستخدام المثمر، وإدارة النفايات الخطرة
- تعزيز قدرات الكيانات المصرية لتعزيز الإدارة السليمة للموارد البيولوجية والمناطق المحمية، بما في ذلك السياحة البيئية والمنهجيات المبتكرة لإدماج المجتمعات المحلية
- تمكين الحكومة من الوفاء بالكامل بالتزاماتها في إطار التسهيلات التي تتيحها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة والاستفادة منها؛
- مساندة وضع وتنفيذ خطط وأدوات وبرامج وطنية وقطاعية للتكيف مع تغير المناخ؛
- تعزيز كفاءة الطاقة والابتكار الإيكولوجي، ونُهج التنمية منخفضة الكربون، بما في ذلك تعزيز الأنماط المستدامة من خدمات النقل، وتحسين الأماكن العامة
- تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وأبرزها الطاقة الشمسية

- بناء القدرات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- توفير المناخ الملائم للتنمية العمرانية المستدامة.

سينصبّ تركيز التدخلات السابقة بوجه خاص على تحويل التحديات إلى فرص بابتكار برامج يمكنها توفير فرص لريادة الأعمال، وأكبر قدر من فرص العمل من خلال الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة. وهكذا يُتوقع أن تساهم الأنشطة المنفذة ضمن هذه النتيجة مساهمة مباشرة في بلوغ الأهداف المتعلقة بالتوظيف التي سُلط عليها الضوء في إطار نتيجة التنمية الاقتصادية الشاملة. ويتوقع أيضاً أن توفر الأنشطة المتضمنة في هذه النتيجة مزايا للشباب الذين يزداد احتمال رغبتهم في تبني أحدث التكنولوجيات وقدرتهم على ذلك. يتوقف نجاح الابتكارات التقنية التي تراعي البيئة أيضًا على نجاح جعل التدريب الفني والمهني والتدريب على ريادة الأعمال أكثر فعالية وضمان قوة عاملة أوفر صحة، وهما العنصران اللذان يتم تشجيعهما ضمن نتائج أخرى لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

5.3 تمكين المرأة

قطعت المرأة خطوات كبيرة منذ ستينيات القرن الماضي في تحقيق المساواة، وفي كسرالقيود المفروضة عليها بسبب الأعراف الاجتماعية التقليدية، وهو ما انعكس في المكاسب الكبيرة التي حققتها مصر في الأهداف الإنمائية للألفية بشأن معدل وفيات الأمهات وإمكانية حصول الفتيات على التعليم. كما قطع دستور 2014 شوطًا أبعد على طريق تمكين المرأة في مجالات كقانون الجنسية. وشهد عام 2017 التصديق على وثيقة تاريخية وهي الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وأُعلن «عام المرأة». وترغب الأمم المتحدة في البناء على هذا الأساس القوي لمساعدة الحكومة في تفعيل استراتيجيتها المعنية بتمكين المرأة، اعتمادًا على الخبرة التي اكتسبتها في العمل على قضايا المرأة في مصر، وإلمامها بأفضل التجارب العالمية.

على الرغم من النجاح الذي حققته المرأة المصرية من حيث إمكانية الحصول على التعليم، إلا أنها لم تستطع ترجمة الإمكانيات الإنتاجية الإضافية التي يجلبها هذا التعليم إلى إمكانية الحصول على وظائف عالية الجودة ،وفي الوقت نفسه، ووفقا للتقديرات التي وردت في البحوث يمكن تحقيق نمو بنسبة 34 في المائة في إجمالي الناتج المحلي لو تحقق التكافؤ بين الجنسيْن في التوظيف[20]أضف إلى ذلك أن استمرار الأعراف الاجتماعية التقليدية أسفر عن استمرار ممارسات مثل الزواج المبكر وختان الإناث في مصر على الرغم من القوانين التي تحظرها. علاوة على ذلك يكفل دستور 2014 حصة بنسبة 25 في المائة من المقاعد في المجالس المحلية للنساء، وأخرى بنسبة 25 في المائة للشباب. وقد شهد اشتراط إتاحة حصة من المقاعد للنساء في الانتخابات البرلمانية عام 2015 ارتفاع عدد النساء في البرلمان إلى مستوى تاريخي بلغ 15 في المائة.

كان لتباطؤ وتيرة خلق فرص العمل التي شهدتها مصر على مدى العقدين الماضيين أثرًا سلبيًا فرص حصول المرأة بصفة خاصة على وظائف لائقة. ويعد تفشي الأعراف التقليدية التي تعتبر الرجال أحق من النساء بالوظائف نظراً لدورهم كعائلين لأسرهم أحد التحديات. وفاقم من ذلك التفضيل التقليدي للفتيان الذي جعل الفتيات تواجه صعوبة في الحصول على خدمات جيدة لتنمية المهارات، وذلك في سياق تظل فيه هذه الخدمات محدودة نتيجة مشاكل تتعلق بالنظم بشأن جودة التعليم الفني والمهني. وبالتالي من الواضح أن التعامل مع قضايا تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا يجب أن تكون في صدارة مساندة الأمم المتحدة في المجاليْن الاقتصادي والاجتماعي. سيمكّن هذا الاهتمام الأمم المتحدة من الحفاظ على التزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وتمكين مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالتالي هناك حاجة إلى تخصيص نتيجة لتمكين النساء للتصدي للأسباب المجتمعية والثقافية الكامنة للتمييز ضد المرأة، وضمان إدماج احتياجات النساء بقوة في إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ومن هذا المنطلق، يبدي إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية اهتمامًا خاصًا لاحتياجات النساء والأطفال في أنشطته ضمن

20 مذكرة نقاش خبراء صندوق النقد الدولي: المرأة والعمل والاقتصاد: المكاسب الاقتصادية الكلية نتيجة المساواة بين الجنسين. 2013.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2013/sdn1310.pdf

النتائج المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما ستساند الأمم المتحدة أيضاً الجهود الوطنية الرامية إلى وضع نظام قوي لضمان التطبيق الكامل لكافة البنود القانونية التي تحمي النساء والفتيات من الممارسات الاجتماعية الضارة، كجميع صور العنف ضد النساء، بما في ذلك الختان، والزواج المبكر، وذلك بما يتماشى مع الدستور المصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تبنت الحكومة نهجًا مبتكرًا على مستوى الحكومة بأسرها لتمكين المرأة بتدشين وثيقة تاريخية وهي «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030». وقد كُلّف المجلس القومي للمرأة بمهمة متابعتها والإبلاغ عن تنفيذها. وتدرك هذه الاستراتيجية الجذور المؤسسية والثقافية والهيكلية لتدني مستويات المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، واستمرار العنف ضد النساء والفتيات. وتتوقع القيام بعمل منسق على جبهات متعددة لخلق الظروف المواتية لمساهمة النساء الكاملة في تنمية مصر وتمتعهن بحقوقهن المكفولة في دستور 2014 والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

تشتمل الاستراتيجية على أربعة محاور وهي: (أ) قيادة المرأة ومشاركتها السياسية؛ (ب) تمكين المرأة اقتصاديًا؛ (ج) تمكين المرأة اجتماعيًا؛ (د) حماية المرأة. وتسلط الاستراتيجية الضوء على الحاجة إلى عمل داعم لتغيير الأعراف الثقافية السائدة التي تميز ضد النساء، كذلك الحاجة إلى تغيير تشريعي لتحقيق نهجها ذي الأبعاد الأربعة.

تخطط منظومة الأمم المتحدة لمساندة أبعاد الاستراتيجية الوطنية الأربعة كلها. لكن بالنسبة للإبلاغ وتجميع الأنشطة، ستتم تغطية ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والبيئة ضمن نتيجتي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيتم الإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة بمساندة قيادة المرأة وضمان احترام الحقوق الممنوحة للنساء في دستور 2014 ضمن هذه النتيجة.

يتسق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تمكين المرأة مع الاستراتيجية الوطنية ويساند الجهود الوطنية التي تهدف إلى ضمان مساهمة النساء بشكل كامل في تنمية مصر، واحترام جميع حقوق النساء والفتيات المكفولة في دستور 2014 وحمايتها، والاستجابة لها دون تمييز.

تتضمن مجالات التركيز الأساسية التي ستتم مساندتها في هذه النتيجة– من بين أمور أخرى- ما يلي:

- تغيير الأعراف الثقافية السائدة التي تميز ضد النساء
- المساهمة في التغيير التشريعي عبر مختلف المجالات
- زيادة الوعي الجماهيري بالأعراف الاجتماعية التي تمكِن التحول والتي تعزز حقوق المرأة كمسؤولية جماعية
- توفير إحصاءات وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس
- تنويع الشراكات من أجل تمكين المرأة
- تشجيع المشاركة النشطة للشباب
- تشجيع المشاركة النشطة من جانب الرجال والفتيان كأنصار لتمكين المرأة
- تحسين جمع المعارف وتحليلها وتطبيقها والابتكار
- بحث آليات تمويل مبتكرة لتمكين المرأة
- تشجيع التعليم الرسمي وغير الرسمي للفتيات والنساء في المناطق الريفية والحضرية
- زيادة قدرة النساء على الانخراط في المناصب القيادية، بما في ذلك في سلك القضاء
- زيادة قدرة النساء على الاضطلاع بأنشطة اقتصادية منتجة، بما في ذلك في الزراعة والاقتصاد غير الرسمي
- التوسع في تقديم الخدمات العامة التي تقلل عبء الرعاية الأسرية الواقع على المرأة
- تشجيع الأعراف الاجتماعية والاتجاهات والسلوكيات المواتية التي تمنع العنف ضد النساء في الأماكن العامة وداخل الأسرة المعيشية، بما في ذلك الزواج المبكر وختان الإناث
- تمكين المرأة من خلال سياسات الإسكان والأراضي.

مبادرات خارج مصفوفة النتائج

التزمت الوكالات الموقعة على إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية هذا بتركيز تعاونها الإنمائي على النتائج الأربع التي تم مناقشتها في القسم الثالث. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم إحدى وكالات الأمم المتحدة بعمل تكميلي متسق مع محاور إطار الشراكة الأربعة، لكن لا تندرج ضمن النتائج. وهذه المبادرات كالتالي:

1. سيقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعمًا لتقوية القدرات التنفيذية لمنع الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب واكتشافهما والتحقيق فيهما، بالإضافة إلى ضمان وضع واستدامة إطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ممول حاليًا من اليابان.

2. علاوة على ذلك سيقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساندة لـ «تدعيم النظام القانوني ضد الإرهاب». وفي هذا الصدد، يعمل المكتب على تدريب أعضاء النيابة والقضاة في مصر على إجراء التحقيق والمحاكمات لجرائم الإرهاب، بما في ذلك توفير الخبرة بشأن حماية الشهود ومسؤولي العدالة الجنائية العاملين في قضايا الإرهاب، لمؤسسات مكافحة الإرهاب المصرية.

3. بالإضافة إلى ذلك سيساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الهجرة الدولية فى مصر على إنشاء إطار وطني بشأن تهريب المهاجرين والاتجار في البشر من خلال المشاريع العالمية والإقليمية العديدة الجاري تنفيذها، بما في ذلك تحسين عملية جمع البيانات وتبادلها، والتعاون فيما بين الوكالات، وبناء قدرات الجهات المعنية بالعدالة الجنائية. وعلى نحو يرتبط ارتباطًا مباشراً بتهريب المهاجرين والاتجار في البشر، يخطط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعمل مع أمن الحدود في مجال كشف الوثائق المزيفة.

5. استراتيجية التمويل والاحتياجات من الموارد

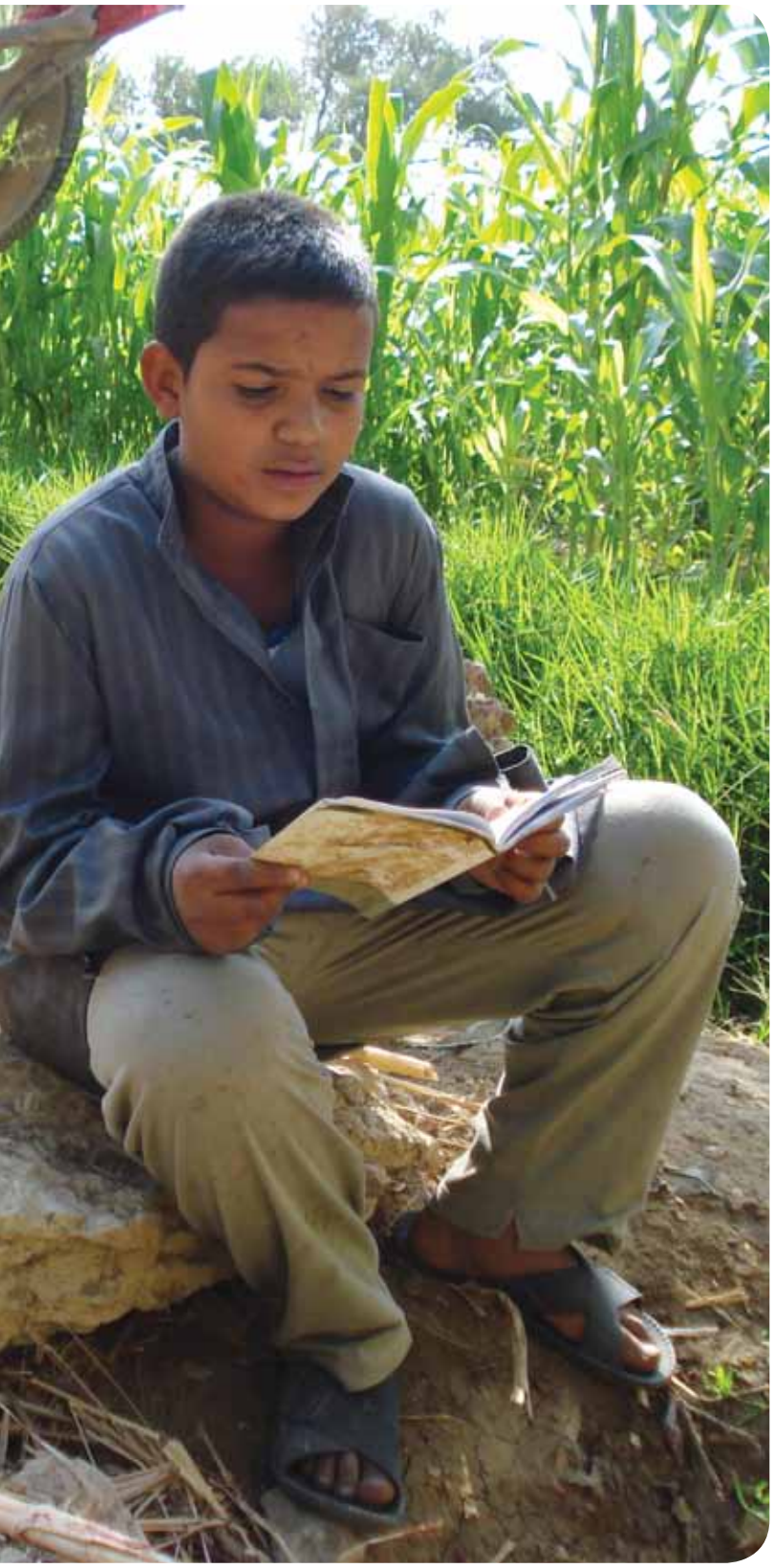

1.5 الإطار الموحد للموازنة

يعطي الإطار الموحد للموازنة صورة كاملة للموارد المالية المطلوبة والمتاحة، والفجوة المتوقعة، التي تهدف الأمم المتحدة إلى تعبئتها لتحقيق نتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهو يشمل الموارد المالية الإجمالية المطلوبة لتحقيق النتائج، واستراتيجية تسيير الأعمال، واستراتيجية الاتصال، وتكاليف التنسيق المرتبط بها على مدى دورة إطار الشراكة التي تستمر خمس سنوات بأكملها. يعتمد الإطار الموحد للموازنة على أفضل التقديرات للأموال التي ستتطلبها الوكالات التابعة للأمم المتحدة الموقعة على إطار الشراكة لتحقيق النتائج.

يعمل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية بثلاث مجموعات من الموارد، وهي:

1. **الموارد الأساسية: تقوم الهيئات الحكومية الدولية، التي تحكم عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة بتخصص الموارد الأساسية مركزياً.**
2. **الموارد غير الأساسية: يتم تحديد الموارد غير الأساسية نمطياً بشكل ثنائي على المستوى القُطري، وخارج الاختصاصات الحكومية الدولية وعمليات كيانات منظومة الأمم المتحدة.**
3. **الموارد المراد تعبئتها (الفجوة التمويلية): وهي الفرق بين الموارد المطلوبة لتحقيق نتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية والموارد التي تم تأمين الحصول عليها أو التي تم الحصول على ارتباط قوي بتقديمها.**

2.5 ملخص الاحتياجات من الموارد

تقدّر الموارد الإرشادية المطلوبة لتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية بمبلغ 1,2 مليار دولار. ويوضح الجدول التالي تقسيم الموارد حسب النتائج.

المصفوفة رقم2: الإطار الموحد للموازنة 2018 إلى 2022

مجال النتيجة	بيان النتيجة	الموارد المتوقع توفرها			الموارد المطلوبة	الموارد المراد تعبئتها
		C[21]	N[22]	G[23]		
التنمية الاقتصادية الشاملة	بحلول عام 2022، تكون مصر قد تبنت مسارات للتنمية تحقق العدالة ومستدامة، وما زالت على المسار لتحقيق الأهداف المتفق عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة للجميع، ومستدامة، وقادرة على التكيف، وتتيح فرص عمل وفيرة ولائقة	2 مليون دولار أمريكي	59 مليون دولار أمريكي	86 مليون دولار أمريكي	300 مليون دولار أمريكي	154 مليون دولار أمريكي
العدالة الاجتماعية	بحلول عام 2022، تتحقق أهداف2030 المرحلية فيما يخص السكان والحصول على الخدمات العامة بشكل دائم، وخصوصاً الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية الجيدة والشاملة للجميع والمستندة إلى الحقوق	19 مليون دولار أمريكي	135 مليون دولار أمريكي	220 الف دولار أمريكي	500 مليون دولار أمريكي	346 مليون دولار أمريكي
استدامة الموارد البيئية والطبيعية	بحلول 2022، تدار موارد مصر الطبيعية، بما في ذلك البيئات الحضرية، بأسلوب مثمر يحقق الاستفادة للجميع، ويحقق استدامة هذه الموارد لتخفيف الأخطار البيئية وجني ثمار اقتصاد ومجتمع أكثر مراعاة للبيئة	500 الف دولار أمريكي	33 مليون دولار أمريكي	15 مليون دولار أمريكي	300 مليون دولار أمريكي	252 مليون دولار أمريكي
تمكين المرأة	بحلول 2022، تتحقق مساهمة النساء بشكل كامل في تنمية مصر، واحترام حقوق النساء والفتيات كافة التي يكفلها الدستور وحمايتها والاستجابة لها دون تمييز.	18 مليون دولار أمريكي	23 مليون دولار أمريكي		100 مليون دولار أمريكي	60 مليون دولار أمريكي
أخرى	توحيد اسلوب التواصل	800 الف دولار أمريكي			300 الف دولار أمريكي	1.6 مليون دولار أمريكي
	توحيد أسلوب العمل				100 الف دولار أمريكي	
	تكاليف المساندة المركزية، بما في ذلك تقييم إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية				2 مليون دولار أمريكي	
المجموع		**400 مليون دولار أمريكي**			**1,202,400,000 دولار**	**800 مليون دولار أمريكي**

سيتم إعداد تقدير مفصل للتكاليف على مستوى المخرجات وتحديثه سنويًا في خطط العمل المشتركة لكل نتيجة. ينبغي ملاحظة أنه يتم تقدير تكاليف المخرجات بما يتماشى مع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وهي تمثل تعبيرا عما هو مطلوب لتحقيق المخرجات. وهكذا لا تمثل أرقام تقدير التكاليف ارتباطًا على الأموال المتاحة، بل تعطي فكرة عامة عن المتطلبات. يتولى فريق الأمم المتحدة بمصر جماعياً مهمة تحديث عرض الموارد المالية المتاحة والفجوة بانتظام.

نظراً لصعوبة السياق العالمي الذي يحيط بتمويل التنمية، ستعمل الحكومة المصرية وفريق الأمم المتحدة بمصر بشكل مشترك لتأمين التمويل المطلوب لتحقيق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

21 مساهمات الأمم المتحدة.

22 مساهمات اخرى.

23 مساهمات الحكومة المصرية تساهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التجارة والصناعة، وبرنامج مبادلة الديون الإيطالية المصرية، والمنظمة العامة للتخطيط العمراني، وصندوق تطوير المناطق العشوائية في العديد من مبادرات.

6. ترتيبات التنفيذ

هياكل الإدارة

لتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، حددت منظومة الأمم المتحدة أدواراً ومسؤوليات واضحة، مما يضمن بالتالي وجود آليات فعالة للإشراف والتنسيق والإدارة وتنظيم الشراكة والتخطيط والمتابعة والتقييم.

تماشيًا مع التزام الأمم المتحدة تجاه الشراكة الوطنية والشعور بملكيتها، ستؤدي هذه الآليات إلى تعظيم استخدام الأنظمة الوطنية والكفاءات والموارد المتاحة لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستضمن الأمم المتحدة التنفيذ الفعال وتشرف عليها اللجنة التوجيهية المشتركة للحكومة والأمم المتحدة والتي يتشارك في رئاستها وزير الاستثمار والتعاون الدولي والمنسق المقيم للأمم المتحدة.. كما أن فريق الأمم المتحدة بمصر ملتزم بالعمل على نحو يشجع الاتساق، مما يضمن أخذ مبادئ ونهج البرمجة المتكاملة في الاعتبار تمامًا وتطبيقها في ظل المبدأ الذي يُلتزم به بوجه عام المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

تحقيقاً لهذه الغاية، سيعتمد فريق الأمم المتحدة بمصر موارد كافية لترتيبات إدارة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على النحو المبين في القسم السادس: استراتيجية التمويل والاحتياجات من الموارد. علاوة على ذلك سيضمن فريق الأمم المتحدة بمصر إيجاد الحوافز الملائمة للموظفين للمساهمة بشكل متسق في الآليات المشتركة بين الوكالات لتحقيق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، كدمج هذا الارتباط في خطط الأداء الخاصة بهم.

خلاصة القول، سيطبّق هيكل الإدارة التالي أثناء دورة حياة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية:

الشكل 1: إجراءات التنفيذ

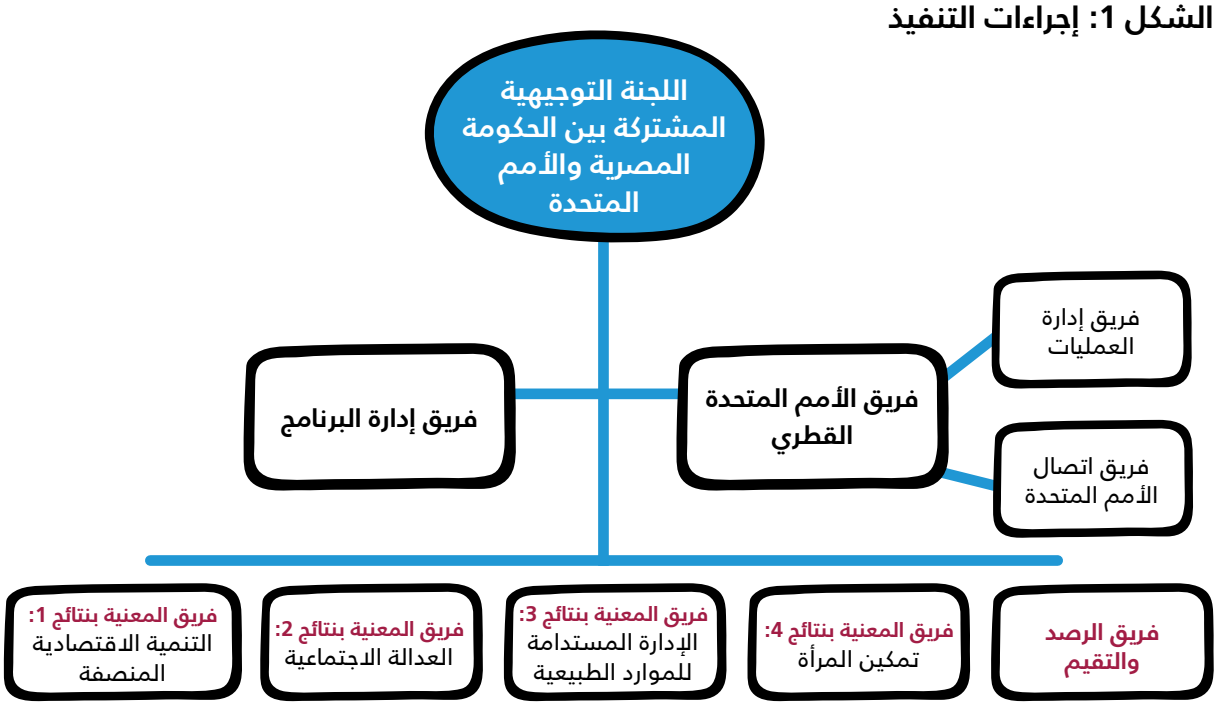

اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة

تستعرض اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة[24]، التي يشترك في رئاستها وزير الاستثمار والتعاون الدولي والمنسق المقيم، وتتشكل من أعضاء من الوزارات المعنية في إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومن فريق الأمم المتحدة بمصر. وتتولى هذه اللجنة مراجعة وارشاد الاتجاه الاستراتيجي لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وخطط العمل المشتركة، وبذلك تكفل مستوى رفيعاً من الإشراف والمساندة. تعد خطط العمل المشتركة من قبل الأمم المتحدة وفقا لأولويات التنمية في مصر بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وستتم الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة.

ستجتمع اللجنة التوجيهية المشتركة مرة واحدة على الأقل سنوياً أو أكثر حسب الضرورة، وذلك أثناء المراجعة السنوية لإطار الشراكة، بالاستفادة من تقرير النتائج القُطرية المشترك والمراجعة السنوية، الذي تعده الأمم المتحدة ويتم مشاركته مع الحكومة المصرية قبل شهر من الاجتماع، لمناقشة البيانات والشواهد التي جُمعت أثناء المتابعة لتقييم التقدم المحرز قياساً على المؤشرات، إجراء المسح الأفقي، وتحديث تحليل المخاطر، وتقييم الأداء في تكوين الشراكات، وتعبئة الموارد، والتنفيذ.

يجوز أن تقرر اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة تكوين مجموعات استشارية خاصة معنية بالمجالات محل الاهتمام الاستراتيجي المشترك، من القطاع الخاص والمجتمع المدني مثلا. ستساند هذه المجموعات الخاصة عمل اللجنة التوجيهية المشتركة، وتضمن توفير مساحة وآليات مؤسسية لضمان إجراء حوار استراتيجي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والحصول على توجيهاتهم أثناء تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. تتطلب أهداف التنمية المستدامة شراكات جديدة ومبتكرة لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، يعتبر اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره عنصًرا بالغ الأهمية. وتعتبر منظمات المجتمع المدني بوابة منظومة الأمم المتحدة إلى العمل المجتمعي، وقد أقامت المنظومة علاقات عمل يعود تاريخها إلى عقود من الزمن وتعتبر حيوية لقدرتها على تحقيق نتائج مستدامة.

فريق الأمم المتحدة بمصر

يتألف فريق الأمم المتحدة بمصر من المنسق المقيم والرؤساء أو الممثلين أو المديرين القُطريين للوكالات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة العاملة في مصر. علاوة على ذلك، سيتم عمل ترتيبات خاصة لتيسير إدماج مساهمات الوكالات غير المقيمة في عمل فريق الأمم المتحدة بمصر. يُشرف فريق الأمم المتحدة بمصر والحكومة المصرية على عمليات تخطيط إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وتنفيذه وإعداد التقارير المتعلقة به. ويخضع أعضاء فريق الأمم المتحدة بمصر للمساءلة أمام بعضهم البعض وأمام الحكومة المصرية عن استخدام الموارد وتحقيق النتائج.

المنسق المقيم

باعتباره ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة في مصر، يتولى المنسق المقيم[25] تيسير عمل فريق الأمم المتحدة بمصر، ويساند المجهودات الرامية إلى وضع منظومة الأمم المتحدة في مكانة استراتيجية داخل السياق الوطني للتنمية. ويساند مكتب المنسق المقيم عمل المنسق المقيم، حيث يقدم المكتب المساندة الاستراتيجية عبر خمسة مجالات أساسية وهي: (أ) اتساق السياسات والبرامج؛ (ب) المشورة والمناصرة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة و(ج) الاتصالات والتواصل والمناصرة والشراكات و(د) الإدارة المستندة إلى النتائج؛ و(هـ) تنسيق العمل. علاوة على ذلك، فإنه لضمان فعالية هياكل الإدارة ضمن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، سيقدّم مكتب المنسق المقيم مساندة خاصة - ضمن أمور أخرى- على هيئة توفير موظفين

24 ستتم الموافقة على الصلاحيات، التي تحدد أدوار ومسؤوليات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة، في أول اجتماع عادي للجنة.

25 يوجد على الرابط التالي توصيف عام معتمد من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوظيفة المنسق المقيم:
https://undg.org/wp-content/uploads/201703//UN-Resident-Coordinator-Job-Description.pdf

مخصوصين ووظائف سكرتارية ضمن مختلف الفرق والمجموعات. ستضمن هذه المساندة كلًّا من الاتساق في العمل عبر مختلف فرق الإدارة، وتكافؤ الفرص لكافة أعضاء فريق الأمم المتحدة بمصر أيضًا، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة، لتولي القيادة الاستراتيجية في تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية والإشراف عليه.

فريق إدارة البرامج

يقدم فريق إدارة البرامج، الذي يفوضه فريق الأمم المتحدة بمصر، التوجيه الاستراتيجي اليومي بشأن القضايا المتعلقة بما يلي: قضايا البرامج ذات الصلة بإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك: التخطيط والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، وتعميم المبادئ والنهج الأساسية من أجل برمجة متكاملة.

سيتكون فريق إدارة البرامج كالتالي: (أ) رئيس الوكالة (رئيس الفريق)، و(ب) كبار مسؤولي البرامج التابعين لكل عضو في فريق الأمم المتحدة بمصر، و(ج) ممثل واحد لكل من فريق المتابعة والتقييم، وفريق إدارة العمليات، وفريق اتصال الأمم المتحدة.

سيكون فريق إدارة البرامج مسؤولاً عن إجراء العمل التحليلي المشترك والإشراف عليه لصالح فريق الأمم المتحدة بمصر، مما يساهم بالتالي في اتساق وتكامل النتائج الأربع ضمن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

يُتوقع أن يجتمع فريق إدارة البرامج بشكل ربع سنوي ويعد تقاريره حول النتائج المحققة وكذلك المخاطر والقضايا التي تتطلب توجيه من فريق الأمم المتحدة بمصر. وسيكون فريق إدارة البرامج مسؤولاً على وجه التحديد عن ضمان التنسيق الكلي للبرامج والدعم الفني لوضع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وتنفيذه ومراجعته بإسهام من فريق المتابعة والتقييم وجميع الفرق المعنية بالنتائج. سيقود فريق إدارة البرامج تجميع تقرير النتائج القُطرية السنوي بإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. علاوة على ذلك، سيساند فريق إدارة البرامج فريق الأمم المتحدة بمصر في تحديد التحديات الأساسية وإعداد التوصيات لتحقيق النتائج المقصودة. وبالتعاون مع الفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وآليات العمل الأخرى المشتركة بين الوكالات، سيقود فريق إدارة البرامج إعداد المراجعة السنوية لإطار الشراكة الذي سيتم تقديمه إلى اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة لاعتماده.

الفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

يتم تكوين أربعة فرق معنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية[26] للإشراف على تنفيذ النتائج المتفق عليها. سيشترك في رئاسة الفرق المعنية بالنتائجاحدى الجهات الحكومية ذات الصلة بالشراكة مع احدى منظمات الأمم المتحدة المعنية. وفي هذا الصدد، ستقود الفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وضع خطط العمل المشتركة السنوية، التي ستسلط الضوء على المخرجات والأنشطة الأساسية التي ستساهم في تحقيق نتائج إطار الشراكة. وبتوجيه من فريق إدارة البرامج ومساندة من مكتب المنسق المقيم، ستصدّق اللجنة التوجيهية المشتركة على خطة عمل مشتركة موحدة لإطار الشراكة.

فريق المتابعة والتقييم

سيقوم فريق المتابعة والتقييم بمساندة فريق الأمم المتحدة بمصر وفريق إدارة البرامج والفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية لتخطيط وتنفيذ أنشطة المتابعة والتقييم التي تساهم في تحقيق نتائج إطار الشراكة. تشمل الأنشطة الأساسية لمتابعة وتقييم إطار الشراكة المراجعات السنوية وتقييم الإطار. ويقدم هذا الفريق الدعم الفني لتعزيز النظم والآليات الوطنية للرصد والتقييم وضمان أن تكون عملية متابعة وتقييم إطار الشراكة متسقة إلى أقصى درجة ممكنة. علاوة على ذلك، فإنه يقدم إرشادات خاصة وفنية بشأن عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم، متبعًا في ذلك مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج التي تتماشى مع الإرشادات والمعايير المؤسسية الموضوعة من قِبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

26 ستوافق اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة على صلاحيات الفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

فريق اتصال الأمم المتحدة

فريق اتصال الأمم المتحدة هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق هدف توحيد التواصل في مصر، ويضع موارد ومهارات الاتصالات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة مشتركة. يتمثل الغرض الرئيسي لفريق الاتصال في تقوية التعاون فيما بين الوكالات في مجال الاتصالات، وفي زيادة إبراز أنشطة الأمم المتحدة إعلاميًا. ونيابة عن فريق الأمم المتحدة بمصر، يتولى فريق الاتصال القيادة في مجال الاتصالات، حيث يحدد الطرق الجديدة والمبتكرة لبيان الكيفية التي يحقق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية نتائجه، ويروّج لصورة متسقة للأمم المتحدة. ويرأس فريق الاتصال كبير ممثلي مركز الأمم المتحدة للإعلام، ويتألف من مسؤولي اتصال ونقاط اتصال محورية من كافة أعضاء فريق الأمم المتحدة في مصر. ويخضع فريق الاتصال للمساءلة أمام فريق الأمم المتحدة بمصر، ويقوم بإعداد تقارير بشكل منتظم بخصوص النتائج التي يحققها.

فريق إدارة العمليات

بتفويض من فريق الأمم المتحدة بمصر، يتولى فريق إدارة العمليات مسؤولية تفعيل أجندة إصلاح نهج توحيد العمل بما يضمن المزيد من تنسيق العمل. يتولى رئاسة فريق إدارة العمليات رئيس الوكالة، فيما يتألف أعضاء فريق إدارة العمليات من أقدم مسؤول عمليات من كل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وممثل واحد من فريق إدارة البرامج ومكتب المنسق المقيم. سيحظى عمل فريق إدارة العمليات بمساندة عدد من مجموعات عمل تختص بالقضايا التي تتعلق بـ: المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمالية، والمباني المشتركة، والنهج الموحد للتحويلات النقدية. يخضع فريق إدارة العمليات للمساءلة أمام فريق الأمم المتحدة بمصر، ويقوم بإعداد تقارير بشكل منتظم بخصوص النتائج التي يحققها.

7. أسس المتابعة والتقييم

سيقوم فريق عمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الحكومة المصرية بمتابعة تنفيذ إطار الشراكة. حيث يقوم فريق المتابعة والتقييم بالتنسيق مع الحكومة بضع خطة المتابعة والتقييم وتنفيذها لضمان إجراء عملية متابعة وتقييم منهجية وجيدة لتقييم وبيان التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوقعة لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

تبرز خطة المتابعة والتقييم آليات وطرق متابعة تحقيق المخرجات، على النحو المفصل في خطط العمل المشتركة المعدة بمعرفة الفرق المعنية بنتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والمساهمة في تحقيق النتائج. وتضمن خطة المتابعة والتقييم جمع معلومات عن الأداء بشكل منتظم، مما يسمح بمتابعة البرامج واتخاذ القرارات استنادًا للشواهد.

تتمثل أهداف خطة متابعة وتقييم إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية فيما يلي:

- تتبع التقدم المحرز في تحقيق النتائج
- اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجيات مستقبلاً
- مراجعة الافتراضات المذكورة وتعديلها
- إجراء تعديلات في الموارد البشرية و/أو المالية على السواء بما في ذلك تنمية القدرات الوطنية للمتابعة والتقييم.

لضمان التنفيذ السليم، تضع الحكومة وفريق الأمم المتحدة بمصر خطة عمل مشتركة لكل نتيجة، مما يوفر أداة مشتركة لتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على مستوى المخرجات. وتتيح خطط العمل المشتركة صلة واضحة بين إطار الشراكة والبرامج التابعة لكل وكالة على حدة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. كما توفر أيضًا إطارًا موحدًا للموازنة يتضمن جميع أنشطة البرامج المخططة والتي تم تقدير تكلفتها، مما يسهّل إعداد التقارير والجهود المشتركة لتعبئة الموارد.

توفر خطط العمل المشتركة الخاصة بكل ناتج الأداة الهامة التي تحتاج إليها اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة للمضي قدمًا في تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومتابعته وتقييمه.

ستنعقد اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة المعنية بإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية بشكل سنوي لإجراء مراجعة سنوية، وذلك برئاسة كل من وزير الاستثمار والتعاون الدولي والمنسق المقيم، وتجمع بين أعضاء فريق الأمم المتحدة بمصر ذوي الصلة ورؤساء الوزارات النظيرة وشركاء التنمية ذوي الصلة. وبالاستفادة من تقرير النتائج القُطرية المشترك، تسمح هذه المراجعة لأصحاب المصلحة بالتحقق من التقدم والنتائج، والتصدي للتحديات، وإعطاء توجيهات استراتيجية للمستقبل.

ستجرى عملية المتابعة والتقييم بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة. وسيتم إجراء التقييم النهائي، الذي تموله الأمم المتحدة من خلال تقييم مستقل يتم اختياره بشكل مشترك مع الحكومة المصرية، في العام الرابع من تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ليقود تطوير إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية المقبل. قد يتفق كلا من الحكومة والامم المتحدة على اجراء تقييم في منتصف مدة إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية الحالي اذا تطلب الامر. على ان يتم مشاركة النتائج و المراجعات مع الحكومة المصرية لتكون بمثابة دليل عمل للبرامج المستقبلية.

8.الإعلام بالنتائج

يتطلب التنفيذ الناجح لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية تأييدًا ومناصرة مشتركة وفعالة، بالإضافة إلى استراتيجية مصممة خصيصًا للاتصال والإعلام. تخضع أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالسياسات والمناصرة والاتصالات في مصر للتطوير المستمر بغية الإعلام عن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2018-2022 ومتابعته وإعداد التقارير عنه. وتتسق هذه الالتزامات مع مبدأ توحيد أسلوب الاتصال، الذي يهدف إلى تيسير الاتساق في إرسال الرسائل والمناصرة في الأمور النمطية والأمور المتعلقة بالتشغيل، وكذلك تيسير الحوار المتسق والمثمر مع الحكومة والشركاء.

يظل الاتصال يلعب دورًا محوريًا في زيادة الوعي بالتحديات الإنمائية الرئيسية، وتقوية الشراكات، وإتاحة صوت قوي وواع بشأن قضايا السياسات ذات الأولوية، ومساندة الحكومة المصرية في ضمان سماع أصوات الفئات المستضعفة، ومساعدة فريق الأمم المتحدة بمصر لمواصلة التعلم وتعزيز آليات العمل المشترك والتعاون القوي.

في سياق توحيد أسلوب الأداء في مصر، أثبت الاتصال المشترك والمتكامل أنه أداة فعالة في إعطاء صوت قوي ومتّحد للأمم المتحدة بشأن التحديات الإنمائية ذات الأولوية، والتواصل مع جمهور عريض. وفي الوقت نفسه ستواصل الرسائل الخاصة بوكالات ذات اختصاص معين والاتصالات المساعدة في إعطاء صورة عن منظومة الأمم المتحدة توضح تنوعها وتوحدها، وما يتوفر لديها من خبرات ومعارف قيّمة ومناسبة تدعم التنمية في مصر.

وفي هذا الصدد، يتم وضع استراتيجية متعددة الوجوه للمناصرة والتأييد وللاتصالات للأمم المتحدة وتنفيذها بمعرفة فريق اتصال الأمم المتحدة لمساندة تحقيق النتائج من خلال إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2018 إلى 2022، مما يعزز أيضاً نهج الاتصال مع الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. تشمل هذه الاستراتيجية- وتنشر- نتائج التنمية التي تساندها الأمم المتحدة، وتوضح بالتفصيل رسائل الأمم المتحدة ووجهات النظر المشتركة، وتساند الحوار والنقاش الجماهيري المستمر بشأن الأولويات الإنمائية الوطنية والدولية، كما تبرز بشكل أكثر منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على مساندة تحقيق الأهداف والأعراف والمعايير الدولية. وتشكّل هذه الجهود المعنية بالسياسات والمناصرة والاتصال في مجموعها القوة المحركة لنتائج البرامج، وتعزز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستند على النتائج. سيوجّه فريق اتصال الأمم المتحدة تأكيداً إضافياً إلى المناصرة المشتركة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتحقيق نتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية على المستوى الوطني والأهداف الإنمائية الكلية على المستوى العالمي

ستسعى جهود الاتصال إلى ما يلي:

- زيادة الوعي بالتحديات الإنمائية الأساسية في مصر بما يتمشى مع استراتيجية التنمية المستدامة والأولويات الإنمائية الوطنية الأخرى
- تعزيز الشراكات بين فريق الأمم المتحدة بمصر والسلطات الوطنية في مصر والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنين بإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب وسماع أصوات الفئات الأقل دخلاً في مصر
- مساعدة فريق الأمم المتحدة بمصر على تبادل المعلومات والمعارف من خلال العمليات المشتركة لتبادل المعلومات ومراكز الموارد والآليات والفعاليات.

9. مصفوفة نتائج وموارد إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

النتائج	المؤشرات	المخاطر والافتراضات	شركاء الأمم المتحدة	الإطار الموحد للموازنة متوسطة الأمد			
			الإجمالي (ج)	المتوقع توفره (أ)			المراد تعبئته (ب)
				C[27]	N[28]	G[29]	
مجال النتيجة 1: التنمية الاقتصادية الشاملة							
الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني ذو العلاقة: التنمية الاقتصادية؛ ومحاور المعرفة والابتكار والبحث العلمي لاستراتيجية التنمية المستدامة والمحور الفرعي المعني بالتدريب الفني والمهني؛ برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الوطني؛ السياسة الوطنية للسكان							
هدف (أهداف) التنمية المستدامة ذو الصلة 1 و8 و9 و12 و16 و17							
بحلول عام 2022، تكون مصر قد تبنت مسارات للتنمية تحقق العدالة ومستدامة وما زالت على المسار لتحقيق الأهداف المتفق عليها من أجل تنمية اقتصادية شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على التكيف، وتتيح فرص عمل وفيرة	**المؤشر:** 1.1 حجم القوة العاملة والمشاركة فيها مصنفة حسب نوع الجنس والسن والمحافظة 1.2 معدل البطالة مصنف حسب نوع الجنس والسن ومستوى التعليم والمحافظة 1.3 فجوة الفقر بين أفقر المحافظات وأغناها 1.4 ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 1.5 ترتيب مصر على مؤشر الابتكار العالمي 1.6 نمو المشروعات المتوسطة والصغيرة: حصة التوظيف في المشروعات المتوسطة والصغيرة 1.7 معدل النمو السكاني 1.8 القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 1.9 القيمة المضافة للزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 1.10 النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة المنخرطين في عمالة الأطفال 1.11 نسبة ما تديره المحليات من موارد لجملة الموارد	**المخاطر:** التغير السلبي في السياق الاقتصادي العالمي؛ محدودية فرص الهجرة للأيدي العاملة المصرية؛ بطء تنفيذ إطار قوي للمتابعة والتقييم؛ التأخير في تنفيذ إصلاح جهاز الخدمة المدنية **الافتراضات:** نجاح الاستراتيجية الوطنية للسكان زيادة مخصص الموارد العامة للخدمات الاجتماعية الأساسية تحسين جودة التعليم ومدى ملاءمته استئناف المعدل الطبيعي لوصول السياح وإقامتهم آليات التنسيق الفعالة على المستوى القطاعي ومتعدد القطاعات؛ التنفيذ الفعال للسياسات الوطنية المعنية بإمكانية وصول الجميع إلى الأسواق والموارد	منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيدو، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الفاو، ، اليونسكو، متطوعو الأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اليونيسف	**300 مليون**	**2 مليون**	**59 مليون**		**154 مليو**

	خط الأساس: 1.1) 46.6 %(2016) 1.2) 11.9 % 1.3) 17 % 1.4) 126/190 (2016) ترتيب 1.5) 105/128 (2017) ترتيب 1.6) 11 % (2016) 1.7) 2.42 % (2017) 1.8) 17.07 %[30] 1.9) 11.93%[31] 1.10) 9.3 % 1.11)12 % **المستهدف:** 1.1) 53.5 % 2.1) 8.5 % 3.1) 10 % 4.1) 95/190 ترتيب 5.1) 91/128 ترتيب 1.6) 17.60 % 1.7) 2.2 % 1.8) 19.57 % 1.9) 14.93 % 1.10) 5 % 1.11) 22 % **مصدر البيانات:** 1.1) مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016) 1.2) مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017) 1.3) مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2013 1.4) تقرير تيسير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي،2014 1.5) مؤشر الابتكار العالمي،2017 1.6) مسوح القوى العاملة* للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2016* 1.7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء «مصر في أرقام»، 2017 1.8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، البنك الدولي، اقتصاديات التجارة والصناعة،2016 1.9) وزارة الزراعة،2016 1.10 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/ منظمة العمل الدولية، المسوح الوطنية لعمالة الأطفال، سبتمبر 2010 1.11 وزارة المالية	

27 مساهمات الأمم المتحدة.

28 مساهمات اخرى.

29 مساهمات الحكومة المصرية

30 https://tradingeconomics.com/egypt/manufacturing-value-added-percent-of-gdp-wb-data.html

31 https://tradingeconomics.com/egypt/agriculture-value-added-percent-of-gdp-wb-data.html

	مجال النتيجة 2: العدالة الاجتماعية							
	الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني ذو الصلة: العدالة الاجتماعية؛ محورا الصحة والتعليم لاستراتيجية التنمية المستدامة؛ الاستراتيجية الوطنية للسكان؛ الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛							
	هدف (أهداف) التنمية المستدامة ذو العلاقة 1 و2 و3 و4 و5 و8 و10							
بحلول عام 2022، تتحقق أهداف 2030 المرحلية فيما يخص السكان وإمكانية حصول الجميع على الخدمات العامة بشكل دائم، وخصوصًا الحماية الاجتماعية وخدمات الصحة والتغذية والتعليم الجيدة، والشاملة والمستندة إلى الحقوق	المؤشر: 2.1) قيمة مؤشر تنمية الشباب 2.2) معدل الخصوبة الكلي (مصنف حسب الفئة العمرية وخميْسات الثروة والمكان) 2.3) معدل وفيات حديثي الولادة (عدد الأطفال البالغين من العمر 28-0 يوماً الذين يموتون من أصل 1000 طفل في الشهر الأول من عمرهم) 2.4) معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي 2.5) معدل الإصابة بفيروس التهاب الكبد الوبائي «سي» 2.6) تعاطي التبغ بين البالغين من العمر 65-15 سنة 2.7) المؤشر المُركّب لتغذية الأطفال تحت 5 سنوات، انتشار ما يلي: (أ) التقزم، و(ب) الهزال، و(ج) فقر الدم؛ و(د) البدانة بين الفتيات والفتيان أعمار 19-5 سنة (مصنف حسب نوع الجنس والمحافظة وخميْسات الثروة) 2.8) نسبة الأسر المعيشية المعرضة لتكبّد نفقات كارثية من أموالها الخاصة على الرعاية الصحية 2.9) نسبة الإنفاق العام على: (أ) الصحة، و(ب) التعليم ما قبل الجامعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 2.10) النسبة المئوية للأمية بين البالغين من العمر 15-35 سنة 2.11) إجمالي معدل الالتحاق للأطفال أعمار 5-3 سنوات بمرحلة رياض الأطفال (مصنف حسب نوع الجنس والمحافظة وخميْسات الثروة ونوع المدرسة) 2.12) معدل التسرب من التعليم الأساسي للأطفال دون 18 سنة	المخاطر: الانخفاض في الإيرادات العامة؛ انتشار الأمراض المعدية عبر الحدود؛ بطء تنفيذ إطار قوي للمتابعة والتقييم؛ تدني الحوافز لدى الموظفين العموميين ومقاومة التغيير الافتراضات: نجاح الاستراتيجية الوطنية للسكان؛ عدم حدوث زيادة في الفقر آليات التنسيق الفعالة على المستوى القطاعي ومتعدد القطاعات توفر الموارد البشرية والمالية المطلوبة	اليونيسف، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، الفاو، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اليونسكو، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	500 مليون	**19 مليون**	**135 مليون**	**220** ألف	**346 مليون**

	2.13) النسبة المئوية لطلاب الصف الثامن الذين لا يحققون نواتج التعلم الدنيا في المواد الأساسية (أ) الرياضيات، (ب) العلوم مقيسة من خلال تقييمات التعلم الدولية ومصنفة حسب نوع الجنس 2.14) انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسرة المعيشية 2.15) النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني حسب المحافظة 2.16) نسبة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 2.17) عدد الفقراء والفئات الأقل دخلاً المشمولين بنظام الحماية الاجتماعية (البيانات المتاحة مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والمكان) 2.18) معدل الإعالة 2.19) النسبة المئوية للسكان المشمولين بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل 2.20) النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر 14-1 سنة الذين تعرضوا لأي طريقة تأديب عنيفة أثناء الشهر الماضي (البيانات المتاحة مصنفة حسب نوع الجنس والسنّ والمكان وخميسات الثروة وتعليم الأمهات) **<u>خط الأساس:</u>** 2.1) 0.53 2.2) 3.5 % (المسح السكاني الصحي لمصر 2014) 2.3) 14/1000 (2014) 2.4) 49 (2015) 2.5) 7 % (2015) 2.6) 26 % (2015) 2.7) أ) 21 %؛ ب) 8 %؛ ج) 27 %؛ د) 33 % (منظمة الصحة العالمية 2011-2012) 2.8) 4.4 % (2015) 2.9) أ) 1.7 %؛ ب) 3 % (2014) 2.10) 20.1 % (2016) 2.11) 31.7 % (2016) 2.12) ابتدائي: 0.5 % إعدادي: 4 % (السنة الدراسية 2015-2014-2013/2014) 2.13) (1) الرياضيات: 53 %؛ (2) العلوم: 58 % (2015) 2.14) 15.9% (2015) 2.15) 27.8% (2015) 2.16) 2.3% (2017) 2.17) 8 مليون شخص/ 1.7 مليون اسرة (2017) 2.18) 54.96 % (2017) 2.19) 58 % (2015) 2.20) 93 % (2014)						

	المستهدف: 2.1) 0.635 (118/183) 2.2) 3.1 2.3) 12/1000 2.4) 31 2.5) 2 % 2.6) 24 % 2.7) أ) 15 %؛ ب) 4 %؛ ج) 20 %؛ د) 25 % 2.8) 2.1 % 2.9) أ) 3 %؛ ب) 5 % 2.10) 15 % 2.11) 50 % 2.12) ابتدائي: 0.2 % إعدادي: 2 % 2.13) (1) الرياضيات 50 %، (2) العلوم 55 % (2022) 2.14) 10 % 2.15) 20 % 2.16) 3 % 2.17)25 مليون شخص / 5 مليون اسرة (2022) 2.18) 54 % 2.19) 100 % 2.20) 88 %								

	مصدر البيانات: 2.1) مؤشر تنمية الشباب العالمي (2016) 2.2) المسح السكاني الصحي لمصر (2014) وزارة الصحة والسكان 2.3) المسح السكاني الصحي لمصر؛ الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن وفيات الرضع (الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال 2015، منظمة الصحة العالمية/ المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط 2.4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الصحة والسكان 2.5) وزارة الصحة والسكان،2015 2.6) خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومكافحتها، وزارة الصحة والسكان، مسح القضايا الصحية بمصر 2.7) المسح السكاني الصحي لمصر، تقرير حول البدانة لمنظمة الصحة العالمية؛ خطة العمل الوطنية للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومكافحتها في مصر 2.8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك،2015 2.9) قاعدة بيانات النفقات الصحية العالمية 2012-2011، وزارة التخطيط، البنك الدولي 2.10) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/ الهيئة العامة لتعليم الكبار،2016 2.11) وزارة التعليم، الكتاب الإحصائي السنوي،2016 2.12) وزارة التعليم، الكتاب الإحصائي السنوي،2016 2.13) دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم, 2016 2.14) برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (تحليل بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك)2015 2.15) مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، مصر في أرقام 2017 2.16) الموازنة القومية، وزارة المالية 2.17) تقارير وزارة التضامن الاجتماعي،2017 2.18) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2017 2.19) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-استراتيجية التنمية المستدامة 2.20) المسح السكاني الصحي لمصر 2014							

	مجال النتيجة 3: استدامة الموارد البيئية والطبيعية							
	الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني ذو الصلة: البيئة؛ محورا التنمية العمرانية والطاقة لاستراتيجية التنمية المستدامة؛ الاستراتيجية الوطنية للزراعة الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛ الاستراتيجية الوطنية للموارد المائية							
	هدف (أهداف) التنمية المستدامة ذو العلاقة 6 و7 و11 و13 و14 و15							
بحلول عام 2022، تدار موارد مصر الطبيعية، بما في ذلك البيئات الحضرية، بأسلوب مثمر ويحقق الاستفادة للجميع، ويحقق استدامة هذه الموارد لتخفيف الأخطار البيئية وجني ثمار اقتصاد ومجتمع أكثر مراعاةً للبيئة	**المؤشر:** 3.1) نسبة إجمالي استهلاك المياه في الزراعة 3.2) النسبة المئوية لمساحات المحميات الطبيعية إلى إجمالي مساحة الأراضي 3.3) النسبة المئوية للعشوائيات إلى إجمالي المناطق الحضرية 3.4) النسبة المئوية للسكان المعرضين للأخطار الناجمة عن تغير المناخ 3.5) النسبة المئوية للطاقة المتجددة المستخدمة في توليد الكهرباء 3.6) تخفيض الزيادة المتوقعة في انبعاثات غازات الدفيئة 3.7) استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون - مقدار الإنهاء التدريجي لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون 3.8) عدد الأشخاص في كل منطقة مسكونة 3.9) عدد الوحدات الوطنية التي مُكّنت للنهوض بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر 3.10) عدد المدارس والمجتمعات المحلية المنخرطة في برامج التوعية والتثقيف البيئي غير الرسمية 3.11) نسبة الحضر **خط الأساس:** 3.1) 62.15 (2016 m3/ha) 3.2) 14.6 % (2013)[32] 3.3) 37 % (2015)[33] 3.4) 37 % (2011)[34] 3.5) 8.7 % نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة في توليد الكهرباء (2014-2015) [35] 3.6) 272 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (2015)[36] 3.7) 386.27 طن من المواد المستنفدة للأوزون 3.8) 1163 كم2 (2016) [37] 3.9) 22 (2014)[38] 3.10) 20 (2016)[39] 3.11) 47 %	**المخاطر:** تفاقم اتجاهات الاحتباس الحراري؛ الانقطاعات/ الانخفاضات في الحصول على مياه النيل؛ بطء تنفيذ إطار قوي للمتابعة والتقييم **الافتراضات:** نجاح الاستراتيجية الوطنية للسكان؛ آليات التنسيق الفعالة على المستوى القطاعي ومتعدد القطاعات	منظمة العمل الدولية، اليونيدو، الفاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونسكو، الأمم المتحدة للبيئة، اليونيسف، منظمة الصحة العالمية	300 مليون	500 ألف	33 **مليون**	15 **مليون**	252 **مليون**

	المستهدف: 3.1) 100 3.2) 20 % 3.3) أقل من 20 % 3.4) 0 % 3.5) 20 % نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة في توليد الكهرباء 3.6) 269 مليون 3.7) 251.08 طن من المواد المستنفدة للأوزون (انخفاض بنسبة 35 % من خط الأساس 3.8) 1119 كم2 3.9) 45 3.10) 60 3.11) 50 % **مصدر البيانات:** 3.1) وزارة الزراعة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 3.2) وزارة البيئة 3.3) وزارة الإسكان،2015 3.4) الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، والحد من الكوارث، 2011، وزارة الموارد المائية والري 3.5) وزارة الكهرباء، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الصناعية 3.6) معهد الموارد العالمية، يونيو/ 2015 وجهاز الدولة لشؤون البيئة 3.7) معهد الموارد العالمية، يونيو/ 2015 وجهاز الدولة لشؤون البيئة 3.8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2017 3.9) وزارة الموارد المائية والري، تقارير 2014 3.10) وزارة التعليم، التعليم والتدريب البيئي، 2016 3.11) الهيئة العامة للتخطيط العمراني							

32 http://www.egyptchm.info/wpcontent/uploads/2014/10/Protected-Areas_png.pdf

33 http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/133981/Business/Economy/Slums-make-up--of-Egypts-urban-areas-Official.aspx

34 http://www.adaptation-undp.org/explore/northern-africa/egypt

35 *www.eeaa.gov.eg:8080/english/main/allnews.asp?Article_Id=40*

36 http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/SoE2012En/PART%20(1)%20AIR/Chapter%203%20-Ozonelayer%20protection.pdf

37 https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/PSA%20Final.pdf

38 http://documents.worldbank.org/curated/en/561611468234311417/pdf/341800EGY0whit11public10Action0Plan.pdf

39 *unesdoc.unesco.org/images/0015/001562/156217eo.pdf*

	مجال 4النتيجة: تمكين المرأة							
	الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني ذو العلاقة: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030							
	هدف (أهداف) التنمية المستدامة ذو 1و2 و3 و4 و5 و8 و16							
بحلول 2022، تتحقق مساهمة النساء بشكل كامل في تنمية مصر، واحترام حقوق النساء والفتيات التي يكفلها دستور 2014 وحمايتها والاستجابة لها دون تمييز.	**المؤشر:** 4.1) الترتيب الدولي لمصر على مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي 4.2) النسبة المئوية للنساء في مناصب الإدارة العليا في القطاعات العامة (مصنفة حسب السن والمهنة) 4.3) النسبة المئوية للنساء في البرلمان 4.4) النسبة المئوية للنساء بين 24-20 سنة اللائي تزوجن قبل بلوغهن 18 سنة 4.5) النسبة المئوية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 19-15 سنة وسبق لهن الزواج وخضعن للختان 4.6) النسبة المئوية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 49-15 سنة وسبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني ارتكبه أزواجهن 4.7) النسبة المئوية للنساء اللائي يملكن حسابات مصرفية 4.8) النسبة المئوية للنساء اللائي يملكن أرضاً زراعية 4.9) المشاركة الاقتصادية للإناث 4.10) عدد النساء اللائي يمتلكن منشأة أعمال **خط الأساس:** 4.1) 132/144؛ (0.614) (2016) 4.2) 22.4 % (2015) 4.3) 15 % (2015) 4.4) 17.4 % (2014) 4.5) 87.6 % (2014) 4.6) 25.2 % (2014) 4.7) 9.3 % (2014) 4.8) 5.2 % 4.9) 23 % 4.10) 2 %	**المخاطر:** التراجع في معدل توفير فرص العمل؛ استمرار الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة؛ استمرار الفقر المدقع؛ بطء تنفيذ إطار قوي للمتابعة والتقييم **الافتراضات:** نجاح الاستراتيجية الوطنية للسكان؛ تخصيص موارد عامة كافية؛ استعداد الشركاء الوطنيين والمانحين لمساندة شبكات المرأة؛ آليات التنسيق متعدد القطاعات الفعالة	منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اليونيدو، منظمة الصحة العالمية ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	100 مليون	**18 مليون**	**23 مليون**	-	**60 مليون**

	المستهدف: 4.1) 134/144, (0.614)(2017)[40] 4.2) 22.4 % (2015) [41] 4.3) 15 % (2015) 4.4) 17.4 % (2014)[42] 4.5) 87.6 % (2014) 4.6) 25.2 % (2014) 4.7) 9.3 % (2014) 4.8) 6.4 % (2017)[43] 4.9) 23 % (2016) 4.10) 2 % (2016) **مصدر البيانات:** 4.1) المنتدى الاقتصادي العالمي 2016، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، 2017 4.2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النساء والرجال في مصر 2015 4.3) وزارة الداخلية،2015، 4.4) المسح السكاني الصحي لمصر 2014 4.5) المسح السكاني الصحي،2014 4.6) المسح السكاني الصحي لمصر 2014، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 4.7) البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لسنة 2014 4.8) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي 4.9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة، 2016 4.10) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة								

40 http://www.egyptindependent.com/egypt-ranks-134th-wef-global-gender-gap-report/

41 *www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/.../2018/.../DPDCPEGY3.docx*

42 https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/egypt/

43 https://www.egypttoday.com/Article/1/12506/Egyptian-women-only-own-6-4-of-agricultural-land

**ملحوظات: الأشخاص العاملون في شركات يعمل بها من 10 إلى 49 موظفاً، وفقاً لتصنيف مسح القوى العاملة*

الموارد المتوقع توفرها (أ): هذه أموال متاحة من كل المصادر، وتم تأمين الحصول عليها بالفعل (بما في ذلك بموجب عقود) في وقت إعداد الإطار الموحد للموازنة. ويمكن أن تشمل أموال موازنة أساسية/ عادية فضلاً عن مساهمات جهات مانحة تم تلقيها في مصر، ومخصصة من المقر الرئيسي أو المستويات الإقليمية و/أو متلقاه من خلال صناديق عالمية وصناديق استئمانيه متعددة المانحين. وهي تشمل موارد مانحين مؤكدة بالإضافة إلى جميع الأموال قيد التفاوض مع منظمات الأمم المتحدة وأي مساهمات بموارد محتملة متوقعة من مصادر أخرى.

- **المراد تعبئته (الفجوة التمويلية) (ب):** هذا هو الفرق بين الموارد التي تم تأمين الحصول عليها بالفعل والمتاحة بشكل مؤكد والموارد المطلوبة لتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ينبغي أن تستند هذه الفجوة إلى الاحتياجات والتوقعات الواقعية للموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها.
- **الإجمالي (ج):** هذا هو التكلفة التقديرية الإجمالية لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويمثّل مجموع الموارد المتاحة (أ) والموارد المراد تعبئتها (ب).

الملحق رقم 1: البنود القانونية

1.1 الشراكات والقيم والمبادئ

حيث إن الحكومة المصرية (ويشار إليها فيما بعد بـ «الحكومة») أبرمت ما يلي:

أ. حيث إن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبرما اتفاقاً أساسيًا تخضع له مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى البلد (اتفاق المساعدة الأساسي الموحد)، ووقّع عليه الطرفان في 19 يناير 1987 فإنه استنادًا إلى المادة 1، الفقرة 2 من اتفاق المساعدة الأساسي الموحد، سيتم توفير مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومة وتلقيها وفقًا للقرارات السارية ذات العلاقة الصادرة عن أجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المختصة، ورهنًا بتوفر الأموال اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، أقر القرار 1/2005 بتاريخ 28 يناير 2005 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظام المالي والقواعد المالية الجديدة ومعها التعريفان الجديدان لمصطلحي «التنفيذ» و«التطبيق»، مما يمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التنفيذ الكامل لإجراءات البرمجة القُطرية المشتركة المنبثقة عن مبادرة تبسيط ومواءمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. في ضوء هذا القرار، يشكّل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية هذا، بالإضافة إلى خطة عمل (ستشكل جزءًا من إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية هذا، وهي متضمنة في هذه الوثيقة بالإشارة)، المبرم أدناه سوياً وثيقة مشروع على النحو المشار إليه في اتفاق المساعدة الأساسي الموحد.

ب. مع اليونيسف، اتفاق أساسي للتعاون مبرم بين الحكومة واليونيسف في 15 مارس 1999.

ج. مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاق تعاون قطري مبرم بين الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 10 فبراير 1954.

د. مع برنامج الأغذية العالمي، اتفاق أساسي بشأن المساعدة من برنامج الأغذية العالمي، ووقعت عليه الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في 5 سبتمبر 1968.

هـ. بتبادل خطابات أو اتفاقات أخرى بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة لتطبيق اتفاق المساعدة الأساسي الموحد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صندوق الأمم المتحدة للسكان مع تغيير ما يلزم تغييره.

و. اتفاق اليونيدو مع الحكومة المصرية لإنشاء مكتب اليونيدو على النحو المقرر في 27 نوفمبر 1997.

ز. مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، اتفاق افتتاح مكتب تمثيل الفاو في مصر في 13 أبريل 1978.

ح. لكل الوكالات: يتم توفير المساعدة للحكومة وتقديمها وتلقيها وفقاً للقرارات السارية ذات العلاقة الصادرة عن هياكل إدارة وكالات منظومة الأمم المتحدة المختصة. ويُقرأ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فيما يخص كل وكالة موقعة عليه من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ويفسَّر وينفَّذ وفقاً للاتفاق الأساسي بين وكالة منظومة الأمم المتحدة والحكومة المضيفة، وبما يتسق مع هذا الاتفاق الأساسي.

2.1 إدارة البرامج وترتيبات المساءلة

سيتم تنفيذ البرنامج وطنياً بتنسيق عام من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (الجهة الحكومية المنسقة). ستنفذ الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة أنشطة البرنامج. سيتم تفعيل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية من خلال وضع خطة (خطط) عمل مشتركة

و/أو خطط عمل خاصة بوكالة معينة ووثائق مشاريع حسب الاقتضاء تصف النتائج المعينة المراد تحقيقها وتشكّل اتفاقية بين منظومة الأمم المتحدة وكل شريك منفذ حسب الاقتضاء بشأن استخدام الموارد. ستستخدم وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء، قدر الإمكان، الحد الأدنى الضروري من الوثائق، وتحديدًا إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية الموقّع عليه وخطط العمل المشتركة أو الخاصة بوكالة معينة الموقّع عليها ووثائق المشاريع لتنفيذ المبادرات المبرمجة. لكن حسب الاقتضاء وكما هو ملائم، يمكن إعداد وثائق المشاريع باستخدام - على سبيل المثال لا الحصر - النص ذي العلاقة من إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وخطط العمل المشتركة أو الخاصة بوكالة معينة و/أو وثائق المشاريع.

تستند جميع التحويلات النقدية المقدمة إلى الشريك المنفّذ إلى خطط العمل[44] المتفق عليها بين الشريك المنفذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

يمكن تنفيذ التحويلات النقدية للأنشطة المفصلة في خطط العمل بمعرفة وكالات منظومة الأمم المتحدة باستخدام الطرائق التالية:

1. تحويل الأموال بشكل مباشر إلى الشريك المنفذ:
   أ. قبيل الشروع في الأنشطة (تحويل نقدي مباشر)، أو
   ب. بعد إتمام الأنشطة (رد المصروفات)؛
2. الدفع المباشر إلى الموردين أو الغير مقابل الالتزامات التي تكبدها الشركاء المنفذون على أساس الطلبات الموقعة من المسؤول المختص لدى الشريك المنفذ؛
3. المدفوعات المباشرة إلى الموردين أو الغير مقابل الالتزامات التي تكبدتها وكالات منظومة الأمم المتحدة دعمًا للأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفذين.

تُطلب التحويلات النقدية المباشرة وتُصرف عن فترات تنفيذ للبرنامج لا تتجاوز ثلاثة أشهر. يُطلب رد المصروفات التي تم التصريح بها مسبقاً، وتُصرف هذه المبالغ، كل ربع سنة أو بعد إتمام الأنشطة. لا تلتزم وكالات منظومة الأمم المتحدة برد المصروفات التي ينفقها الشريك المنفذ بما يتجاوز المبالغ المصرح بها.

بعد إتمام أي نشاط بعينه، يُرد أي رصيد متبقٍّ من الأموال أو يُبرمج بالتراضي بين شريك التنفيذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

يجوز أن تعتمد طرائق التحويلات النقدية، وحجم مبالغ الصرف، ونطاق أنشطة الضمان ومعدل تكرارها، على نتائج مراجعة قدرات الإدارة المالية الحكومية في حالة الشريك المنفذ التابع للحكومة ونتائج تقييم قدرات الإدارة المالية للشريك المنفذ غير التابع للأمم المتحدة[45] يجوز لاستشاري مؤهل، كشركة محاسبة عامة، تختاره وكالات منظومة الأمم المتحدة أن يجري مثل هذا التقييم، على أن يشارك فيه الشريك المنفذ. يجوز للشريك المنفذ أن يشارك في اختيار الاستشاري.

يجوز تنقيح طرائق التحويلات النقدية، وحجم مبالغ الصرف، ونطاق أنشطة الضمان ومعدل تكرارها، أثناء تنفيذ البرنامج استناداً إلى نتائج متابعة البرنامج ومتابعة الإنفاق والإبلاغ عنه والتدقيقات.

44 تشير إلى خطط العمل السنوية والخطط التي تجرى على مدار سنتين والخطط متعددة السنوات الخاصة بالفرق المعنية بالنتائج أو وكالة معينة.

45 لأغراض هذه البنود، يشمل مصطلح «الأمم المتحدة» مؤسسات التمويل الدولية.

3.1 الموارد واستراتيجية تعبئة الموارد

ستقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة المساندة لإعداد وتنفيذ أنشطة ضمن إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والتي قد تشمل الدعم الفني، والمساعدة النقدية، والإمدادات، والسلع والمعدات، وخدمات الشراء، والنقل، وتقديم أموال للمناصرة والتأييد، والبحوث والدراسات، والاستشارات، وتطوير البرامج، والمتابعة والتقييم، والأنشطة التدريبية، ومساندة الموظفين. يجوز تقديم جزء من مساندة وكالات منظومة الأمم المتحدة من خلال المنظمات غير الحكومية [ومنظمات المجتمع المدني] على النحو المتفق عليه في إطار خطط العمل الفردية ووثائق المشاريع.

قد تشمل المساندة الإضافية إمكانية الوصول إلى نظم المعلومات العالمية التي تديرها منظمة الأمم المتحدة، وشبكة المكاتب القُطرية لوكالات منظومة الأمم المتحدة وأنظمة المعلومات المتخصصة، بما في ذلك قوائم الاستشاريين ومقدمي خدمات التنمية، والحصول على المساندة المقدمة من شبكة وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة[46]. ستعيّن وكالات منظومة الأمم المتحدة موظفين واستشاريين لتطوير البرامج ومساندة البرامج والمساعدة الفنية وكذلك أنشطة المتابعة والتقييم.

رهناً بالمراجعات السنوية والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، يتم توزيع أموال وكالات منظومة الأمم المتحدة بالسنة الميلادية ووفقًا لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيتم مراجعة هذه الميزانيات وبيانها بمزيد من التفصيل في خطط العمل ووثائق المشاريع. بالموافقة المتبادلة بين الحكومة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، يجوز إعادة تخصيص الأموال غير المخصصة لأنشطة معينة بمعرفة المانحين لوكالات منظومة الأمم المتحدة لأنشطة أخرى على نفس القدر من الأهمية البرامجية.

في حالة التحويل النقدي المباشر أو رد المصروفات، تخطر وكالات منظومة الأمم المتحدة الشريك المنفذ بالمبلغ المعتمد من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وتصرف الأموال لصالح الشريك المنفذ في غضون [يتم هنا إدخال عدد الأيام وفقاً للجدول الزمني لوكالة منظومة الأمم المتحدة].

في حالة الدفع المباشر للموردين أو للغير لقاء التزامات تكبدها الشركاء المنفذون على أساس طلبات موقّعة من جانب المسؤول المختص لدى الشريك المنفذ، أو إلى الموردين أو الغير لقاء التزامات تكبدتها وكالات منظومة الأمم المتحدة مساندة لأنشطة متفق عليها مع الشركاء المنفذين، تباشر وكالات منظومة الأمم المتحدة الدفع في غضون خمسة أيام عمل.

لا تتحمل وكالات منظومة الأمم المتحدة أي مسؤولية مباشرة بموجب الترتيبات التعاقدية المبرمة بين الشريك المنفذ ومورد خارجي.

في الأحوال التي تقدم فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة الأموال إلى الشريك المنفذ ذاته، يتم القيام بمتابعة البرنامج والمتابعة المالية والتدقيق المحاسبي بشكل مشترك أو منسق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة تلك.

4.1 المتابعة والتقييم

يوافق الشركاء المنفذون على التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لمتابعة كافة الأنشطة التي تساندها التحويلات النقدية، وسيسهلون الوصول إلى السجلات المالية ذات العلاقة والأفراد المسؤولين عن إدارة الأموال المقدمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يوافق شركاء التنفيذ على الآتي:

1. المراجعات الدورية في الموقع والمعاينات العشوائية لسجلاتهم المالية بمعرفة وكالات منظومة الأمم المتحدة أو ممثليها، حسب الاقتضاء، وعلى النحو المبيّن في البنود المعينة الواردة في وثائق التعاقد/ العقود مع وكالات منظومة الأمم المتحدة،

46 لأغراض هذه البنود، يشمل مصطلح «الأمم المتحدة» مؤسسات التمويل الدولية.

2. المتابعة البرامجية للأنشطة باتباع معايير وإرشادات وكالات منظومة الأمم المتحدة للزيارات في الموقع والمتابعة الميدانية،

3. الدقيقات المحاسبية الخاصة أو الدورية. ستضع كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى (في حالة الرغبة في ذلك وبالتشاور مع الوزارة المنسقة المعنية)، خطة تدقيق سنوية، تعطي الأولوية لتدقيقات الشركاء المنفذين ذات المبالغ الكبيرة من المساعدة النقدية المقدمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وتلك التي تحتاج قدراتها في مجال الإدارة المالية إلى تطوير.

4. قد تقوم المؤسسة الوطنية العليا للرقابة والمحاسبة باجراء التدقيقات المحاسبية للشركاء المنفذين من جهة الحكومة. في حالة قيام المؤسسة العليا للرقابة والمحاسبة بإجراء التدقيقات المحاسبية للشركاء المنفذين من حيث النطاق و عدد المرات حيث انهم غير مطابيقين لقواعد وكالات منظمة الامم المتحدة، وستقوم وكالات منظمة الأمم المتحدة بتكليف عملية التدقيق المحاسبي لشركات متخصصة في مجال التدقيق المحاسبي.

5.1 تعهدات الحكومة

ستساند الحكومة جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة لجمع الأموال المطلوبة لتلبية احتياجات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وستتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك: تشجيع الحكومات المانحة المحتملة لكي تتيح لوكالات منظومة الأمم المتحدة الأموال اللازمة لتنفيذ المكونات غير الممولة من البرنامج؛ والمصادقة على جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة لجمع الأموال للبرنامج من مصادر أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، دولياً وفي مصر على السواء؛ وبالسماح بمساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات في مصر لمساندة هذا البرنامج على أن تكون معفاة من الضرائب للجهة المانحة، وذلك إلى الحد الأقصى الذي يسمح به القانون.

سيتم تحديد المساعدة النقدية للتنقلات والرواتب والمكافآت وغيرها من التكاليف بمعدلات تتلاءم مع المعدلات المعمول بها في البلد، على ألا تزيد على المعدلات السارية على منظومة الأمم المتحدة (على النحو المنصوص عليه في التعليمات الدورية للجنة الخدمة المدنية الدولية). تفي الحكومة بتعهداتها وفقاً لأحكام اتفاقيات التعاون والمساعدة المبينة في الفقرة 1.11 أعلاه في القسم «أساس العلاقة».

دون إخلال بهذه الاتفاقيات، تطبق الحكومة الأحكام المعنية باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها («الاتفاقية العامة») أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها («اتفاقية الوكالات المتخصصة») على ممتلكات الوكالات وأموالها وأصولها وعلى موظفيها وخبرائها أثناء تكليفهم بمهام. تمنح الحكومة أيضًا الوكالات وموظفيها، والأشخاص الآخرين الذين يؤدون خدمات بالنيابة عن الوكالات، ذات الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون والمساعدة المبرمة بين الوكالات والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، من المفهوم أن كافة متطوعي الأمم المتحدة سيحملون على مسؤولي الوكالات، حيث يستحقون الامتيازات والحصانات الممنوحة لهؤلاء المسؤولين بموجب الاتفاقية العامة أو اتفاقية الوكالات المتخصصة. ستكون الحكومة مسؤولة عن التعامل مع أي مطالبات قد يقدمها أي طرف ثالث ضد أي من الوكالات أو مسؤوليها أو خبرائها الذين هم في مهمة أو الأشخاص الآخرين الذين يؤدون خدمات لأجلها، وتعفيها من المسؤولية فيما يخص أي مطالبات أو مسؤوليات ناشئة عن عمليات بموجب اتفاقيات التعاون والمساعدة، إلا في الحالات التي يتفق فيها الطرفان على أن هذه المطالبات أو المسؤوليات ناشئة عن إهمال جسيم أو سوء تصرف من جانب تلك الوكالة أو مسؤوليها أو مستشاريها أو الأشخاص الذين يؤدون خدمات.

دون إخلال بعمومية ما تقدم، تؤمّن الحكومة أو تعوض الوكالات عن المسؤولية المدنية بموجب القانون المصري فيما يخص المرْكبات الموفَّرة من الوكالات لكن موضوعة تحت سيطرة الحكومة أو قيد استخدام من جانبها.

(أ) «ليس في هذه الاتفاقية ما يعني أي تنازل من جانب الأمم المتحدة أو وكالاتها أو منظماتها عن أي امتيازات أو حصانات تتمتع بها، أو قبولها اختصاص محاكم أي بلد على النزاعات التي تنشأ عن هذه الاتفاقية».

(ب) لا يجوز اعتبار أي شيء في هذه الوثيقة أو أي شيء يتعلق بها على أنه تنازل، بشكل صريح أو ضمني، عن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وأجهزتها التابعة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، سواء بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المبرمة في 13 فبراير 1946، أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها المبرمة في 21 نوفمبر 1947، حسب الاقتضاء، ولا يجوز تفسير أو تطبيق أي بند من بنود هذه الوثيقة أو أي عقد مؤسسي أو أي تعهد على أي نحو أو إلى حد يتناقض مع هذه الامتيازات والحصانات.

سيستخدم الشركاء المنفذون تقريرًا موحدًا «إذن بالصرف وشهادة الإنفاق» يضاهي بنود النشاط بخطة العمل لطلب الإفراج عن الأموال، أو لتأمين موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي على رد أو دفع النفقات المخططة مباشرةً. وسيستخدم الشركاء المنفذون استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق للإبلاغ عن أوجه استخدام الأموال المستلمة. يجب أن يحدد الشريك المنفذ المسؤول (المسؤولين) المختص المفوض بتقديم تفاصيل الحساب وطلب الأموال والتصديق على استخدامها. ويجب أن يصدّق المسؤول (المسؤولون) المختص لدى الشريك المنفذ على استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. ينبغي إنفاق الأموال المحولة إلى الشركاء المنفذين لغرض الأنشطة وفي حدود الإطار الزمني المتفق عليه في خطط العمل وحدها.

يجب أن تُستخدم الأموال التي يستلمها الشركاء المنفذين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية وفقًا للوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات الوطنية الموضوعة بما يتسق مع المعايير الدولية، وخصوصًا بما يضمن إنفاق الأموال على الأنشطة بالشكل المتفق عليه في خطط العمل، وبما يضمن تقديم التقارير حول الاستفادة بكافة الأموال المستلمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي في غضون ستة أشهر من استلام الأموال. في حالة عدم اتساق أي من اللوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات الوطنية الموضوعة مع المعايير الدولية، تسري القواعد المالية وأي قواعد أخرى ذات علاقة خاصة بمنظومة الأمم المتحدة واللوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات الخاصة بوكالة المنظومة. في حالة الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، يجب أن تُستخدم الأموال المستلمة وفقًا للمعايير الدولية بما يضمن على وجه التحديد إنفاق الأموال على الأنشطة بالشكل المتفق عليه في خطط العمل، وبما يضمن تقديم التقارير حول الاستفادة الكاملة بكافة الأموال المستلمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي في غضون ستة أشهر من استلام الأموال. لتيسير التدقيقات المحاسبية الدورية والخاصة، يجب أن يتيح كل شريك منفذ يتلقى أموالاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي لوكالة منظومة الأمم المتحدة أو من يمثلها إمكانية الوصول إلى الآتي في حينه:

- جميع السجلات المالية التي تُثبت سجل معاملات التحويلات النقدية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى الوثائق ذات العلاقة؛
- كافة الوثائق ذات العلاقة والأفراد المرتبطين بأداء وظائف هيكل الرقابة الداخلية لدى الشريك المنفذ الذي مرت من خلاله التحويلات النقدية.
- يُرفع تقرير بنتائج كل تدقيق إلى الشريك المنفذ و[منظمة الأمم المتحدة]. علاوة على ذلك، على كل شريك منفذ ما يلي:

- استلام ومراجعة تقرير التدقيق الذي يصدره المدققون.

- إعطاء إفادة في حينها بقبول أو رفض أي توصية عرضها المدققون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي الذي قدم الأموال، وفي الأحوال التي يكون فيها المؤسسة العليا للرقابة والمحاسبة قد عُيّن لإجراء التدقيقات المحاسبية، ترسل الإفادة إلى المؤسسة العليا للرقابة والمحاسبة، بحيث يضمّن المدققون هذه الإفادات في تقرير التدقيق النهائي قبل تقديمه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسف أو برنامج الأغذية العالمي.

- القيام بإجراءات في حينها للعمل بتوصيات التدقيق التي قُبلت. ترفع تقارير عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات التي قُبلت إلى مكتب المدقق العام التابع لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك في حالة تعيينه لإجراء التدقيقات المحاسبية، على أساس ربع سنوي أو على النحو المتفق عليه محلياً.

القيام بتقريرعن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقبولة لوكالات منظومة الأمم المتحدة (وإلي المؤسسة العليا للرقابة والمحاسبة في حالة قيام المؤسسة بعمل التدقيق المحاسبي) على أساس ربع سنوي (أو حسب ما هو متفق عليه محليا).

الملحق رقم 2: توحيد أسلوب العمل

الملحق رقم 2: توحيد أسلوب العمل

دعت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منظومة الأمم المتحدة إلى مراعاة التوافق في عملية تسيير الأعمال بهدف تخفيض تكاليف المعاملات المقترنة بتسيير الأعمال وتجنب ازدواجية الدعم الموجه لتقديم البرامج.

وقد كشف الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال دراسة شارك فيها خبراء على المستوى القُطري، عن الحاجة إلى التخطيط المستند إلى النتائج وأنشطة المتابعة لتدعيم التفكير الاستراتيجي، وتحديد أولويات جهود التنسيق مع التركيز على تحقيق أعلى قيمة مضافة. وقد وُضعت استراتيجية تسيير الأعمال في 2012 كاستجابة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لهذه الاحتياجات والطلبات [47].

سينتهي فريق إدارة العمليات، المفوض من فريق الأمم المتحدة بمصر، من وضع استراتيجية تسيير الأعمال أثناء الربع الأول من 2018 التي ستوجه المجهودات الجماعية لفريق الأمم المتحدة بمصر من أجل زيادة كفاءة وفعالية عملية تسيير أعمال الأمم المتحدة أثناء تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة من 2018 إلى 2022.

يُعرّف تسيير الأعمال بشكل عام بأنه «الأنشطة التي لا تكون في صلب البرامج واللازمة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية». وهكذا فهو يشمل مجموعة كبيرة من عمليات التشغيل والمهام، وتطوير وصيانة البنية التحتية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: المشتريات، واللوجستيات، والإدارة والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية والمالية، واستخدام نهج موحد للتحويلات النقدية، وخدمات المرافق المشتركة. يهدف تسيير الأعمال إلى تحسين المتابعة والتقييم وجهود رفع التقارير، وبالتالي الدفع بعملية توحيد أسلوب تسيير الأعمال على المستوى القُطري. وخلاصة القول إنه يقدم التجهيزات الفنية والأدوات الضرورية لتمكين التنفيذ الفعال والكفء لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. في إطار إجراءات التشغيل الموحدة التي صدقت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يمثل توحيد أسلوب العمل أحد الركائز الأساسية التي تعتبر محركًا أساسًا للتنمية المستدامة. وبوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تسيير الأعمال الخاصة بمصر، سيكون لدى الأمم المتحدة إطار استراتيجي، مما يشجع النهج المستندة على النتائج في التخطيط والإدارة وتنفيذ إجراءات العمل الموحدة.

أخيرًا، ستساهم استراتيجية تسيير الأعمال في مصر في تحقيق فعالية وكفاءة التشغيل في خمسة محركات رئيسية لتوحيد أسلوب العمل على المستوى القُطري، وهي:

1. تحسين نتائج التنمية من خلال تقوية الروابط بين البرنامج الواحد وتسيير الأعمال الذي يمكّن التنفيذ الكفء للبرنامج.
2. تدعيم التعاون بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة كشريك استراتيجي تتسم أنشطته بالاتساق وفعالية التكلفة ويعمل كيد واحدة
3. تخفيض تكاليف التشغيل من خلال تخفيض التكاليف النقدية وتكاليف العمالة بالاستفادة من وفورات الحجم، وتبسيط الإجراءات والحد من الازدواجية في معاملات الأمم المتحدة وعملياتها
4. زيادة مستوى جودة خدمات الأعمال لكل من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في مصر أو الغير مقيمة التي لها روابط قوية بجهود برامج الأمم المتحدة في إطار البرنامج الواحد؛
5. تعزيز الشفافية والمساءلة بدرجة أكبر لتحقيق نتائج مشتركة من خلال تحسين متابعة النفقات والنتائج.

47 https://undg.org/business-operations/